جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

الحماية الجنائية لحقوق الطفل في القانون الفلسطيني
(دراسة مقارنة)

اعداد

محمد اديب محمد عوض

اشراف

د. باسل منصور

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

2020

الحماية الجنائية لحقوق الطفل في القانون الفلسطيني (دراسة مقارنة)

إعداد

محمد اديب محمد عوض

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ: 2020/2/19، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

1. د. باسل منصور، مشرفاً ورئيساً

2. د. عصام الأطرش، ممتحناً خارجياً

3. د. نائل طه، ممتحناً داخلياً

التواقيع

.....

.....

.....

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى من سهل عليّ الصعاب من أجل أن أعتلي سلالم النجاح . . . والدي العزيز .

إلى من سهرت الليالي وبدعائها تسهلت الصعاب والدي العزيزة .

إلى من وجدت بهم الدعم في جميع الأوقات إخوتي وأخواتي .

إلى من بعلمهم نستشير دكاترتي وأساتذتي الأفاضل .

إلى من شاركوني وقاسموني خطوات مسيرتي التعليمية زملائي وزميلاتي .

الشكر والتقدير

كن عالماً... فان لم تستطع فكن متعلماً, فان لم تستطع فاحب العلماء,
فان لم تستطع فلا تبغضهم .

أتقدم بخالص الشكر والعرفان لكل من اسهم في تقديم يد العون لي
لانجاز هذا العمل المتواضع, وإلى من زرعوا التفاؤل في دربنا والنور الذي
يضيء الظلمة التي كانت تقف أحياناً في طريقنا والداي العظماء الذين
أفنوا حياتهم كالشمعة التي تحترق لتضيء ما حولها, الى من هم
أغلى من القلب لجميع أفراد عائلتي

كلّ باسمه وصفته وأصدقائي وزملائي.

اما الشكر الخاص فأتوجه به الى من دعمني وكان عوناً لي في إنجاز
هذا العمل المتواضع الدكتور باسل منصور حفظه الله .

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة، والتي تحمل العنوان:

الحماية الجنائية لحقوق الطفل في القانون الفلسطيني

(دراسة مقارنة)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص باستثناء ما تمت الإشارة إليه، حيث ان هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name:

اسم الطالب:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

الحماية الجنائية لحقوق الطفل في القانون الفلسطيني (دراسة مقارنة)

إعداد

محمد اديب محمد عوض

إشراف

د. باسل منصور

الملخص

ما من أمانة في عنق العالم تفوق في قدسيته الأطفال، وما من واجب يعلو في أهميته احترام الجميع لحقوق الأطفال، لأن حمايتهم واحترام حقوقهم يعد حماية لمستقبل البشرية بأسرها. فعلى الرغم من أن المجتمع الدولي لم يغفل الاهتمام بالأطفال وحاجتهم للحماية والرعاية، إلا أن ما نشاهده في أنحاء عديدة من العالم من انتهاكات لحقوق الأطفال يدعو إلى الحزن العميق، لذلك كان لا بد من البحث الجاد في واقع وطبيعة الحماية الجنائية لحقوق الطفل في القانون الفلسطيني مقارنة مع اتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق الطفل لعام 1989م، والتي بدورها تعد إشكالية الدراسة.

وعليه فقد قسمت الدراسة الى فصلين، تناول الفصل الاول موضوع الحماية الجنائية للطفل والذي تم تقسيمه إلى مبحثين، حيث أنه وبموجب المبحث الأول تم مناقشة المفاهيم الأساسية للدراسة، ابتداء من تعريف الطفل وصولاً إلى تعريف الحماية الجنائية والدولية للطفل، أما في المبحث الثاني تم تناول أسس حماية الاطفال وفق التشريعات المحلية والدولية وبيان مدى مواءمة التشريعات الوطنية مع اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989م.

اما الفصل الثاني فكان بعنوان اليات الحماية الجنائية والدولية للطفل وينقسم هذا الفصل الى مبحثين، حيث يتناول المبحث الاول موضوع الحماية الجنائية للطفل والأجهزة المختصة بتقديمها في القانون الفلسطيني، اما المبحث الثاني يتعلق بالحماية الدولية للطفل والأجهزة المختصة بتقديمها.

لتحقق بمجموعها مجموعة من الأهداف الرئيسية ومن أهمها بيان حدود الحماية الجنائية للأحداث والاطر التشريعية والدولية المنظمة لحقوق الطفل والحماية الواجبة له، وبيان

مدى موثمة التشريعات الوطنية المنظمة لعدالة الأحداث مع اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، وبيان الأجهزة الدولية والإقليمية الخاصة بتقديم الحماية الجنائية للحدث.

وأخيراً فقد خرجت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات والتي من أهمها:

- 1- ضرورة استناد الدولة الفلسطينية الى ما ورد في الصكوك والمواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل الفلسطيني والابتعاد عن تناول حقوق الطفل الفلسطيني في اطار سياسي قابل للنقاش او التفاوض.
- 2- طلب الإرشاد القانوني والميداني من منظمة العفو الدولية، والاستعانة بالمنظمات الدولية والإقليمية ذات الاختصاص من أجل إعداد ملف الدعوى ضد الإسرائيليين.
- 3- المطالبة بعقد اتفاقية دولية خاصة بحماية الأطفال وتركيز القواعد التي تحمي الأطفال في اتفاقية خاصة ومنفردة.

فهرس المحتويات

الإهداء	ج
الإقرار	هـ
الملخص	و
فهرس المحتويات	ح
مقدمة الدراسة:	1
مشكلة الدراسة:	4
أهمية الدراسة:	5
اهداف الدراسة:	5
منهجية الدراسة:	6
الدراسات السابقة:	6
التعقيب على الدراسات السابقة:	8
الفصل الأول	9
ماهية الحماية الجنائية للطفل	9
المبحث الأول: مفهوم الطفل والحماية القانونية الواجبة له	10
المطلب الأول: تعريف الطفل	10
الفرع الاول: التعريف اللغوي والاصطلاحي	10
الفرع الثاني: التعريف القانوني	12
الفرع الأول : الحماية الجنائية	16
الفرع الثاني: الحماية الدولية	20
المبحث الثاني: أسس حماية الأطفال وفق التشريعات المحلية والدولية ومدى انسجامها	23
المطلب الأول: أسس حماية الأطفال وفقا للتشريعات الدولية	23
الفرع الاول: اتفاقية حقوق الطفل	23
الفرع الثاني: قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث	25
المطلب الثاني: اسس حماية الأطفال وفقا للتشريعات المحلية	28
الفرع الأول : قانون الطفل الفلسطيني	28
الفرع الثاني : قرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني رقم (4) لسنة 2016 م	34
الفصل الثاني	37

38.....	آليات الحماية الجنائية والدولية للطفل
38.....	المبحث الاول: الحماية الجنائية للطفل والاجهزة المتخصصة بتقديمها في القانون الفلسطيني.
38.....	المطلب الأول: حدود الحماية الجنائية للطفل في القانون الفلسطيني.
38.....	الفرع الاول: الحماية الجنائية للطفل في مرحلة التحقيق الابتدائي
48.....	الفرع الثاني: الحماية الجنائية للطفل في مرحلة المحاكمة
50.....	المطلب الثاني: الاجهزة المتخصصة بتقديم الحماية الجنائية للطفل في القانون الفلسطيني
50.....	الفرع الاول: شرطة الأحداث
51.....	الفرع الثاني : نيابة الأحداث
51.....	الفرع الثالث : وزارة الشؤون الاجتماعية
53.....	الفرع الرابع: المحاكم الفلسطينية
54.....	المبحث الثاني: الحماية الدولية للطفل والاجهزة المتخصصة بتقديمها .
54.....	المطلب الاول: حدود الحماية الدولية للطفل
54.....	الفرع الاول: أساس إلزام قواعد الحماية الدولية
58.....	الفرع الثاني: طبيعة العلاقة بين القواعد القانونية الدولية والقوانين الداخلية
64.....	المطلب الثاني: الأجهزة الدولية المتخصصة في حماية حقوق الطفل
65.....	الفرع الاول: الاجهزة الدولية العامة التي تتناول حماية الطفل
69.....	الفرع الثاني: الاجهزة الدولية المتخصصة مباشرة بحماية الطفل
72.....	الخاتمة
73.....	النتائج والتوصيات:
74.....	التوصيات:
76.....	قائمة المصادر والمراجع
76.....	أولا : المصادر الأصلية
b.....	Abstract

مقدمة الدراسة:

يعد الطفل عمود الأسرة وسبب وجودها، والغاية منها، كما أنه يمثل مستقبل المجتمع، لذا يسعى جميع افراد المجتمع ابتداء من الاسرة وصولا الى اعلى مؤسسات الدولة لان يكون الطفل محاطا بالعناية اللازمة، وبالرغم من صلابة هذا المنطق، الا ان الواقع يمثل عكس ذلك تماما، فعبير مختلف الحقب الزمنية كان الطفل عرضة لشتى أنواع الانتهاكات والمساس. ففي الحضارات الغابرة، غاب الضمير الإنساني في العلاقات الاجتماعية، فكان القتل والظلم والاستبداد والعبودية، ونزعة التملك تطال الأطفال لتجعل منهم عبيدا وخداما، لا بل كانت المعتقدات والخرافات السائدة آنذاك تسيطر على عقول المجتمعات، فكان من الطبيعي قتل الأطفال تقربا للآلهة، عدا عن وأد البنات حفاظا على كرامة القبيلة والذي كان سائدا في قبائل العرب قبل الاسلام.

وبصفة عامة، فإن حقوق الانسان وحرياته الأساسية يجب أن يتم احترامها من الناحية القانونية والناحية الواقعية الفعلية، فالحماية الدولية لحقوق الانسان هي جانب أساسي في تطور القانون الدولي من حيث انها تتضمن أفكار لقانون جماعة الدول الذي يبرز هوية القانون الدولي التقليدي والتي بدأت بالفعل في أصول الحماية ودوافعها.¹

ومن الجدير بالذكر، أن مفاهيم حقوق وحرريات الانسان قد سبقت ظهور حقوق الطفل والتي تمثلت في مجموعة الحقوق التي ظهرت في العهد الدولي². حتى انه وقبل إصدار اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989م عن طريق الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تكن هناك معاهدات دولية أو حتى عرف دولي مستقر بشأن تعريف مصطلح الطفل وتحديد مفهومه، بالرغم من اهتمام القانون الدولي العام بحقوق الطفل وإيجاد وسائل تضمن هذه الحماية إلا أن تعريف الطفل بقي طوال هذه السنوات والعقود غير موجود³.

¹ حمدي بدران، الاليات الدولية لحماية حقوق المرأة، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص23

² العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بقرار الجمعية العامة 2200 المؤرخ في كانون الأول، ديسمبر 1966 وبدأ نفاذه في: 23 آذار، مارس 1976م، طبقا للمادة49.

³ حمو بن إبراهيم فخار، الحماية الجنائية للطفل في التشريع الجزائري والقانون المقارن، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق تخصص قانون جنائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015 م، ص25

ولا فائدة حقيقية تذكر في تناول وتوثيق حقوق وحرقات الانسان دون ان توفر المواثيق الدولية الحماية الدولية القانونية، اذ ان مسألة وضع القوانين والأجهزة لا تكفي وحدها لتحقيق الأهداف المرجوة من الحماية، ما لم تتوج بنوع من الحماية التي تتصدى للانتهاكات وذلك بموجب الحماية الجنائية.¹

وقد اختلفت المصادر حول البداية الحقيقية لظهور مفهوم الحماية الدولية القانونية، فمنهم من يرى بان الحماية الدولية ظهرت اثر توقيع معاهدة واستفاليا لعام 1648 وتعلقت هذه الحماية بالأقليات وما لحقها من توصيات لمؤتمر ري ودي جانيرو 1962 حول نظام حماية الأقليات. وهناك من يرى بان الحماية الدولية ظهرت في إطار مؤتمر فيينا لعام 1815. كما ان هناك مصادر تشير الى ان الحماية الدولية وردت تباعا في إطار حماية الأقليات، ضمن عدد من الاتفاقيات منها على الخصوص معاهدة التنازل المبرمة بين سردينيا و سويسرا لعام 1816، و ضمن معاهدة برلين لعام 1878، والتي نصت على التزام الدول الموقعة عليها وهي بلغاريا و صربيا، ورومانيا و تركيا، على احترام الحريات الدينية لمواطنيهم.²

وتعد الحماية الجنائية الدولية صورة عن الحماية الدولية القانونية وتتخلص في مجموعة القواعد القانونية المتصفة بالعمومية والتجريد، والتي وضعتها الجماعة الدولية في صورة معاهدات ملزمة وشارعه، لحماية حقوق الإنسان المحكوم من عدوان السلطة العامة في حدها الأدنى، والتي تمثل القاسم المشترك بين البشر في إطار من المساواة وعدم التمييز تحت إشراف ورقابة دولية خاصة.³ ويقصد بالحماية الدولية الخاصة "كل التدابير والإجراءات القانونية الدولية التي تهدف الى التخفيف من المعاناة الناجمة عن الحرب والتي خصصتها اتفاقيات جنيف والبروتوكولان الاضافيان كالنساء والأطفال والشيوخ الذين لا يشاركون في العمليات العسكرية وجعلت منهم اشخاص محميين في كل

¹ لاسل يوسف، حماية حقوق الإنسان، المؤتمر الثامن عشر لاتحاد المحامين العرب، المغرب، 1993م، ص 30.

² علاء الدين عبد الحسن العنزي، مفهوم الحماية الدولية لحقوق الإنسان، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، الجامعة الأردنية، الأردن، ص: 206.

³ خيرى أحمد الكباش، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر، 2001م،

زمان ومكان، ولا يجوز الاعتداء او الهجوم عليهم لأي سبب كان، او حتى باي شكل من الاشكال ما داموا لم يشاركوا في العمليات العدائية¹

والحماية الجنائية نوعان موضوعية وإجرائية، تعنى الأولى بتتبع أنماط الأنشطة ذات العلاقة بالمصلحة المراد حمايتها و لها صورتان إما التجريم أو الإباحة، أما الصورة الثانية وهي الحماية الإجرائية فإنها تعنى بتقرير ميزة يكون محلها الوسائل والأساليب التي تنتهجها الدولة في المطالبة بحقها في العقاب. وعليه فان المجتمعات الحديثة تعمل جاهدة لحماية حقوق الطفل من خلال سن قوانين صارمة، والسعي جاهدة للدفاع عنها من أي انتهاك قد يصيبها. والهدف من الحماية الجزائية للطفل المحافظة على الطفل وحمايته من كل أشكال الاعتداءات والجرائم مهما كان نوعها، ويستوي في ذلك أن يكون الطفل جانبا أو مجنيا عليه. فالحماية الجزائية للطفل مسألة جوهرية لأنها تمس فئة هامة من المجتمع يمكن أن يكون لها دور أساسي في تقدم المجتمع مستقبلا.²

ولم يتم تعريف الطفل في القانون الدولي إلا في اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، وبالرجوع إلى محتوى هذه الاتفاقية يمكننا تعريف مصطلح الطفل بناء على ما جاء في المادة الأولى على انه «كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه»، وعليه حتى يكون الشخص طفلا يجب أن يكون أولاً غير بالغ سن الثامنة عشر، وألا يكون القانون الوطني يحدد سناً للرشد أقل من ذلك³.

وقد لقيت هذه الاتفاقية ترحيباً كبيراً، حيث صادقت عليها معظم الدول، وشكلت محط عمل التشريعات الحديثة على التمييز في المعاملة الجزائية بين المجرمين البالغين والأطفال الجانحين، وقامت بتخصيص الفئة الأخيرة بأحكام قانونية خاصة وجزاءات مناسبة، تركز على تطبيق تدابير ملائمة لهم أملا في إصلاحهم وتهذيبهم.

¹ وفاء إسماعيل خنكار، الحماية الخاصة للنساء والأطفال في النزاعات والأزمات مضمون وتعليم، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والاعلام، بيروت، 2014 م، ص53

² احمد عبد الحميد الدسوقي، الحماية الموضوعية والإجرائية لحقوق الإنسان في مرحلة ما قبل المحاكمة، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2007 م، ص96,95

³ المادة رقم (1) من اتفاقية حقوق الطفل، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 44، 25 المؤرخ في 20 تشرين الثاني، نوفمبر 1989، وتاريخ بدء النفاذ: 2 أيلول، سبتمبر 1990، وفقا للمادة 49.

ولا تختلف فلسطين عن الدول التي ايقنت أهمية حقوق الطفل وتقديم الحماية القانونية له، إلا ان فلسطين وبسبب وضعها الخاص عملت بسلسلة من القوانين المنفصلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فكان قانون المجرمين الأحداث رقم (2) لسنة 1937 المعمول به في محافظات غزة، وقانون إصلاح الأحداث رقم 16 لسنة 1954 المعمول به في محافظات الضفة، وصولاً الى اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989 التي وافقت عليها الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ 1989/11/20م، وعلى المرسوم الرئاسي رقم 2 لسنة 1999م الصادر بإنشاء المجلس الأعلى للطفولة والأمومة، إلا ان البداية الحقيقية تمثلت في ظهور قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004م، والتعديلات بقانون رقم (19) لسنة 2012م بشأن تعديل قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004م¹. إلا ان هذه الدراسة الحالية تسعى الى البحث الجاد في الحماية الجنائية لحقوق الطفل في القانون الفلسطيني ومقارنته مع اتفاقية الامم المتحدة لحماية حقوق الطفل لعام 1989.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول مدى الحماية التي يوفرها القانون الفلسطيني لحقوق الطفل ومدى موافقتها مع الاتفاقيات الدولية من خلال بيان الآليات والإجراءات المتبعة على المستويين الوطني و الدولي في توفير الحماية اللازمة لحقوق الطفل، وبالأخص لاعتبار فئة الأطفال الأكثر ضعفاً في المجتمع، فعلى الرغم من ان فلسطين قد قطعت شوطاً كبيراً في هذا الاتجاه، إلا ان هناك ندرة في الدراسات المحلية الفلسطينية التي تناولت اجراء المقارنات بين واقع الحماية الجنائية في القانون الفلسطيني وتلك التي نصت عليها العهود الدولية والمعاهدات والمواثيق الدولية، وتحديد اتفاقية الامم المتحدة لحماية حقوق الطفل لعام 1989، التي تعد الاتفاقية الأولى التي قدمت تعريفاً للطفل، حيث تسعى الدراسة الى الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي: ما هي آليات الحماية الجنائية لحقوق الطفل في القانون الفلسطيني ومدى موافقتها مع الاتفاقيات الدولية؟

ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

1. حدود وأسس الحماية الجنائية للأحداث؟

¹ محمد زياد محمد عبد الرحمن، الحماية القانونية للأحداث الجانحين في التشريعات الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2007، ص13.

2. الاطر التشريعية والدولية المنظمة لحقوق الطفل والحماية الواجبة له ؟
3. مدى انسجام الاتفاقيات الدولية مع التشريع الفلسطيني في توفير الحماية اللازمة لحقوق الطفل؟
4. اليات الحماية الجنائية والدولية للحدث على المستويين الوطني والدولي؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية حق حماية الطفل نفسه كونه حق تفرضه الفطرة، وتحفظه الغريزة، وتحميه التعاليم السماوية، وتحثّ عليه المواثيق والاتفاقيات الدولية وتنظّمه القوانين ومن هذا المنطلق يكتسي موضوع الحماية الجنائية للطفل أهمية بالغة بالنظر إلى مركزه داخل المجتمع لكونه ضعيفا جسديا ولم يكتمل بعد نضجه العقلي، مما يجعله عرضة لمن يريد انتهاك حقوقه أن يرتكب جرائمه دون أن يخشى فشله في ذلك.

كما تتبع أهمية الدراسة من خلال خصوصيتها للواقع الفلسطيني، وما يقع عليه من ظلم الإجراءات التعسفية، حيث أصبح موضوع الطفل الفلسطيني يتصدر قائمة الانشغالات لأكثر من هيئة دولية وإقليمية؛ إذ استقطبت هذه المسألة اهتمام الباحثين القانونيين والنفسيين والتربويين والاجتماعيين. وتزداد درجة الأهمية في كون بحث هذا الموضوع سيمكّن من التعريف بالسبل اللازمة لضمان حماية جنائية من شأنها توفير حياة آمنة للأطفال الفلسطينيين، ينعمون فيها برعاية صحية ونفسية واجتماعية، وأن تكفل لهم الأمن على حياتهم وسلامتهم البدنية، وتصون لهم أعراضهم وأخلاقهم.

اهداف الدراسة:

- تسعى الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:
- بيان حدود الحماية الجنائية للأحداث.
 - بيان مدى مواءمة الاتفاقيات الدولية مع التشريع الفلسطيني في توفير الحماية اللازمة للحدث.
 - التعرف على الأجهزة الدولية والإقليمية الفلسطينية الخاصة بتقديم الحماية الجنائية للحدث.

منهجية الدراسة:

سيتبع الباحث في هذه الدراسة منهجاً مختلطاً؛ فكان منهجاً وصفيّاً لبعض القواعد القانونيّة الدوليّة، وتحليليّاً للبعض الآخر، وكذلك اتّبع منهجاً تاريخيّاً في القسم الأول من الدراسة تطلّبه التمهيد والتسلسل في عرض الموضوع.

ان طبيعة موضوع الدراسة القائمة يعتمد على أسلوب التحليل والمعالجة القانونية في دراسة وفهم الوضع السياسي للدولة الفلسطينية والتشريعات الفلسطينية، وحتى نتمكن من تحقيق أكبر قدر من الفائدة فقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي حيث ان تطبيق موضوع الدراسة القائمة يعتمد على أسلوب التحليل المعرفي والقانوني وبالتالي تستخدم الدراسة المناهج التالية:

1- المنهج التاريخي: من خلال تتبع التطور التاريخي للتشريعات الخاصة بالحماية الجنائية للطفل
2- المنهج الوصفي التحليلي: من خلال تحليل نصوص التشريعات الخاصة بالحماية الجنائية للطفل.

3- المنهج المقارن: من خلال بيان طبيعة الحماية الجنائية لحقوق الطفل في ضوء القانون الفلسطيني واتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق الطفل لعام 1989 م .

الدراسات السابقة:

ان أغلب الدراسات الموجودة هي عبارة عن سرد لمختلف مواد وبنود المواثيق الدولية والإقليمية، لحماية حقوق الطفل إلى جانب بعض الدراسات الهامة في الموضوع، وهي:

1- دراسة حمو بن إبراهيم فخار¹، الحماية الجنائية للطفل في التشريع الجزائري والقانون المقارن، رسالة لنيل دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون جنائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، والتي قارنت مسألة الحماية الجنائية للطفل في التشريع الجزائري والقوانين المطبقة في دول أخرى.

¹ حمو بن إبراهيم فخار، الحماية الجنائية للطفل في التشريع الجزائري والقانون المقارن، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق تخصص قانون جنائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015 م .

- 2- دراسة شهلاء جاسم محمد الحمداني¹، المسؤولية الجزائية للطفل بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي/الأردن/حالة دراسة، جامعة الشرق الأوسط، (2011-2013) ، حيث تناولت الدراسة التطرق إلى الحالة القانونية الخاصة بالطفل.
- 3- دراسة فيضل طلافحة²، حقوق الطفل من منظور تربوي وقانوني، جامعة الإسراء، الأردن، 2010م، حيث تناول الباحث في دراسته حماية الأطفال في ضوء قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني وحماية الأطفال من آثار الأعمال العدائية، والحماية العامة للأطفال من آثار القتال والحماية الخاصة للأطفال من آثار القتال حظر اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة
- 4- دراسة محمد زياد محمد عبد الرحمن³، الحماية القانونية لأحداث الجانحين في التشريعات الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2007. حيث تعرضت الدراسة الى مسألة الحماية القانونية لأحداث الجانحين في فلسطين.
- 5- دراسة منتصر سعيد حمودة⁴، حماية حقوق الطفل دراسة مقارنة بين القانون الدولي والفقہ الإسلامي، 2010، حيث بينت الدراسة في فصلين مفهوم الطفل في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، حقوق الطفل في القانون الدولي العام من خلال المواثيق الدولية السابقة على اتفاقية 1989، وحقوق الطفل في ضوء إعلان جنيف لعام 1924، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، وفي ضوء إعلان حقوق الطفل لعام 1959، والعهدان الدوليين للحقوق المدنية والسياسة والاجتماعية والثقافية لعام 1966، وتكلم عن الحماية الدولية لحقوق الطفل وقت السلم ومن الاستغلال الجنسي وحماية الطفل من الاستغلال في مجال العمل وحماية الأطفال من الاختطاف أو البيع كما تناول قضية ضمانات الطفل في القانون الدولي واللجان الرقابية.

¹شهلاء جاسم محمد الحمداني، المسؤولية الجزائية للطفل بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي-الأردن ا حالة دراسة (2011-2013) ، جامعة الشرق الأوسط، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2014-2015م .

²فيضل طلافحة، حقوق الطفل من منظور تربوي وقانوني، جامعة الإسراء، الأردن، 2010م

³محمد زياد محمد عبد الرحمن، الحماية القانونية لأحداث الجانحين في التشريعات الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2007م.

⁴منتصر سعيد حمودة ، حماية حقوق الطفل(دراسة مقارنة بين القانوني الدولي والفقہ الإسلامي)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، ط1 ، 2010م

التعقيب على الدراسات السابقة:

يلاحظ الباحث ان اغلب الدراسات السابقة كانت تمثل شرحا لمختلف مواد وبنود المواثيق الدولية والإقليمية لحماية حقوق الطفل، وأن بعضها كان متعلقا بحالة خاصة مثل القانون الجزائري، او عقد المقارنات بين الحماية القانونية للطفل في المنظور الدولي والاسلامي، كما لاحظ الباحث بان اغلب الدراسات السابقة قد تطرقت الى كافة المعاهدات والاتفاقيات التي تتعلق بحق الطفل دون تمييز بينها، إلا أن الدراسة الحالية تميزت عن غيرها من الدراسات انها تناولت مسألة محددة تتمثل في الحماية الجنائية للطفل من منظور القانون الفلسطيني، وأيضا ضمن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام 1989، بالإضافة الى المواثيق والمعاهدات الدولية الأخرى التي تطرقت الى هذا الموضوع.

الفصل الأول

ماهية الحماية الجنائية للطفل

المبحث الأول: مفهوم الطفل والحماية القانونية الواجبة له

المبحث الثاني: أسس حماية الأطفال وفق التشريعات المحلية والدولية

ومدى انسجامها

الفصل الأول

ماهية الحماية الجنائية للطفل

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين، المبحث الأول مفهوم الطفل والحماية القانونية الواجبة له، المبحث الثاني : أسس حماية الأطفال وفق التشريعات المحلية والدولية ومدى انسجامها.

المبحث الأول: مفهوم الطفل والحماية القانونية الواجبة له

ويناقش هذا المبحث المفاهيم الأساسية للدراسة ابتداء من تعريف الطفل وصولاً إلى تعريف الحماية الجنائية والدولية للطفل، حيث ينقسم المبحث إلى مطلبين، يتناول المطلب الأول تعريف الطفل أما المطلب الثاني فهو بعنوان الحماية القانونية الواجبة للطفل.

المطلب الأول: تعريف الطفل

وفي هذا المطلب، تم مناقشة تعريف الطفل في اللغة والاصطلاح، بالإضافة إلى توثيق التعاريف القانونية الخاصة بمفهوم الطفل، والتمييز بينها والتعليق عليها. فقبل الخوض في البحث عن واقع الأطفال ينبغي ان نتطرق الى جملة من المفاهيم ذات العلاقة الوطيدة بدراسة هذا الواقع، فبداية يجب التطرق الى توضيح مفهوم الطفل في اللغة.

الفرع الاول: التعريف اللغوي والاصطلاحي

أولاً: الطفل لغةً:

انه لمن الضرورة بمكان، وقبل الخوض ببيان الحماية الخاصة بالطفل وحقوقه، لا بد من توضيح المقصود بالطفل. فلفظة طفل في معاجم اللغة العربية جمعها طفل وطفول.¹ الطاء والفاء واللام أصل صحيح مطرد، ثم يقاس عليه، والأصل: المولود الصغير ؛ يقال: هو طفل، والأنثى طفلة².

¹ ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، بيروت، ج2، ص174-176.

² أبو فارس أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، دار الجيل، بيروت، ج3 ، 2008م ، ص 413.

الطفل المولود طفل بين الطفولة. قال الأصمعي: لا أعرف للطفولة وقتاً صبي طفل، وجارية طفلة بينة الطفولة. والمصدر الطفولة، وقال قوم: الطفالة، وليس بثبت. وطفيل: موضع¹.

فالطفل هو الولد الصغير من الإنسان والدواب. وقيل ويبقى هذا الاسم له حتى يميز. ثم لا يقال له بعد ذلك طفل بل صبي².

وورد في قوله تعالى {أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء}³ ويجوز المطابقة في التنثية والجمع والتأنيث فيقال طفلة وأطفال وطفلات وأطفلت كل أنثى إذا ولدت فهي مفل قال بعضهم ويبقى هذا الاسم للولد حتى يميز ثم لا يقال له بعد ذلك طفل بل صبي وحزور ويافع ومراهق وبالغ وفي التهذيب يقال له طفل إلى أن يحتلم⁴.

ويقارب معنى الطفل في اللغة العربية معنى المولود.⁵ (المولود) الصغير لقرب عهده من الولادة وجمعها مواليد، في حين يختلف لفظ الطفل عن الصبي وهو العبد أو من يولد في الرق⁶.

أما القاصر فجمعه قصر، ففي اللغة: قصر الشيء بمعنى حبسه وقصر عن الشيء بمعنى عجز عنه، القصر والقصر في كل شيء: خلاف الطول. والقصير من الشعر: خلاف الطويل. وقصر الشعر: كف منه وغض حتى قصر⁷.

الصغير: الصغر و الصغر ضد الكبر، من صغر صغارة واصغر هو كل من قل حجمه أو سنه، فهو صغير والجمع صغار، وستصغره عده صغيراً، والصغير خلاف الكبير.⁸

¹ أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ، **جمهرة اللغة** ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط1، ج2، 1987 م ، ص 919.

² عبد الرؤوف المناوي ، **التوقيف على مهمات التعاريف**، عالم الكتب ، القاهرة ، 1990م، ص 227.

³ [النور: 31]

⁴ أحمد بن محمد علي الفيومي ، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، المكتبة العلمية ، بيروت ، المجلد2 ، 2010 م، ص 374.

⁵ مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، دار المعارف ، القاهرة ، الجزء 2 ، 1972م، ص156.

⁶ أحمد رضا ، **معجم متن اللغة** ، دار مكتبة الحياة ، بيروت - لبنان ، المجلد 5 ، 1960م، ص813.

⁷ ابن منظور، **مرجع سابق**، ص 458

⁸ الراغب الأصفهاني، **المفردات في غريب القرآن**، دار المعرفة ، بيروت، 1998م، ص285.

وهناك مفهوم الحدث الذي يعني في اللغة الشاب الحديث: نقيض القديم. والحدوث: كون شيء لم يكن، وأحدثه الله فحدث. وحدث أمر؛ أي وقع. ورجل حدث أي شاب.¹

ثانياً: الطفل اصطلاحاً

جاء في علم الاجتماع ان بداية مرحلة الطفولة هي لحظة الميلاد²، وتنتهي ببلوغ سن الثانية عشرة من العمر،³ اما الثانية من مرحلة الطفولة الأولى هي تكوين الشخصية ونموها وتبدأ هذه المرحلة من وقت الميلاد وحتى سن البلوغ.⁴ ومن الجدير بالذكر أن هناك تداخلات في تعريف المولود والمسميات المتعلقة به، فمثلا هناك مصطلح الطفل، والمولود، والرضيع، فالمولود الطفل الرضيع هو الهيئة الأولى من الإنسان، والمولود هو الرضيع البالغ من العمر ساعات أو أيام أو حتى أسابيع قليلة من الولادة. اما في المجال الطبي تشير كلمة المولود إلى طفل رضيع في خلال الثمانية والعشرون يوماً الأولى من عمره (منذ الولادة وحتى 4 أسابيع بعدها، أي أقل من شهر من العمر). ومصطلح "المولود" يشمل الأطفال الخدج والأطفال المتأخر أوانها والأطفال كاملة المدة، أما أصل كلمة رضيع في اللغة العربية هو من الرضاع والرضاعة بمعنى مص الحليب من الثدي. ويمكن أن تمتد الرضاعة منذ الولادة وحتى 24 شهراً.

الفرع الثاني: التعريف القانوني

في هذا المطلب، نناقش التعريف القانوني للطفل، ونتناوله من جانبين، الجانب الأول وهو التعريف الخاص بالطفل في القانون الدولي، اما الجانب الثاني فهو محدد بتعريف الطفل حسب القانون الفلسطيني.

¹ ابن منظور، مرجع سابق، ص 131.

² احمد رضا، مرجع سابق، ص 616-617.

³ زيدان عبد الباقي، الاسرة والطفولة، منشأة النهضة المصرية، القاهرة، 1980م، ص 117.

⁴ محمد سعيد الفراج، الطفولة والثقافة والمجتمع، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1979م، ص 17.

أولاً : الطفل في القانون الدولي

لقد اهتم القانون الدولي بالطفل والطفولة وورد هذين المصطلحين في العديد من الوثائق الدولية المعنية بحقوق الانسان بشكل عام، او بحقوق الطفل بشكل خاص، الا ان هذه الوثائق لم تتضمن تعريفاً محدداً ودقيقاً للمصطلح الطفل والطفولة¹.

فقد ورد في نص المادة (1) من اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 والتي جاء بها انه: "لأغراض هذه الاتفاقية يعني الطفل كل انسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه"².

إلا أنه قد اثار تعريف الطفل في القانون الدولي المشكلات التي تتعلق ببدايته، فعلى الرغم من ان اعلان 1924 وإعلان 1959 والمتعلقين بحقوق الطفل، لم يتضمنا تحديد سن معينة لانتهاء مرحلة الطفولة، فان المادة الأولى من اتفاقية حقوق الطفل قد اشارت الى ان انتهاء هذه المرحلة يتم ببلوغ السن الثامنة عشرة، ما لم يكن الشخص المعني قد بلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب قانونه الوطني³.

فقد اعترضت بعض الدول مثل الارجننتين ومصر على هذا التعريف كونه لا يوضح تحديد الوقت او اللحظة التي تبدأ منها مرحلة الطفولة، وما إذا كانت تبدأ من الحمل او لحظة الولادة، ومن ثم يكون هذا النص قد ترك الامر لكل دولة طرف في الاتفاقية لكي تحدد طبقاً لقانونها الداخلي الوقت الذي تبدأ فيه مرحلة الطفولة⁴. ويرى الباحث بان الأفضل تناول تعريف الطفل من مرحلة تكون الجنين وذلك لأبعاد قانونية أخرى تشمل الكثير من القضايا الأخرى مثل الإجهاض على سبيل المثال.

كان تحديد سن نهاية مرحلة الطفولة موضع اثاره للجدل بين الدول، فمثلا اقرت الجمعية العامة سن الخامسة عشرة كحد تنتهي فيه مرحلة الطفولة، وذلك في العام الدولي للطفولة، وقد اشارت

¹ عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، حماية الطفولة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1991، ص 23.

² المادة (1) من اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989.

³ حمدي بدران، الاليات الدولية لحماية حقوق المرأة، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 19.

⁴ حمدي بدران، مرجع سابق، ص 17.

بعض الدول الى ان سن الرابعة عشرة من العمر هو سن التعليم اللازمين في العديد من الدول وهو السن المؤهل للزواج في العديد من هذه الدول أيضا.¹

وقد خالفت الدول الأخرى تحديد سن الثامنة عشرة كسن انتهاء الطفولة رغبة منها في ان تشمل الحماية الدولية لعدد كثير من الأشخاص وعدد أكبر من الفئات العمرية لدى الدول الأعضاء.²

وقد رات الدول الافريقية أيضا في المادة (2) من الميثاق الافريقي لحقوق ورفاعية الطفل لعام 1990 الى "الأغراض هذا الميثاق الطفل كل انسان تحت سن الثامنة عشرة"، وبذلك يكون هذا التعريف اكثر وضوحا لعدم ربطه سن انتهاء مرحلة الطفولة بالتشريعات الداخلية، على النحو الذي سارت عليه المادة الأولى من اتفاقية حقوق الطفل، وبذلك تكون قواعد القانون الدولي قد سارت في اتجاه رفع الحد الأقصى لسن الطفل الى ثماني عشرة سنة لضمان توفير القدر الأكبر من الحماية للأطفال حتى هذا السن بوصفهم من اكثر الطوائف المجتمع ضعفا والذين هم بحاجة الى الحماية سواء في وقت السلم او في أوقات النزاعات المسلحة.³

ثانيا: الطفل في القانون الفلسطيني

تناولت التشريعات المعمول بها في فلسطين ما يتعلق بالطفل عبر سلسلة من القوانين والتي تأثرت بالحقوق التاريخية والقوى المسيطرة على فلسطين، فكان قانون المجرمين الأحداث رقم (2) لسنة 1937 المعمول به في محافظات غزة، وقانون إصلاح الأحداث رقم 16 لسنة 1954 المعمول به في محافظات الضفة، وصدر المرسوم الرئاسي رقم 2 لسنة 1999م الصادر بإنشاء المجلس الأعلى للطفولة والأمومة، وصولا الى قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004م، وقرار بقانون رقم (19) لسنة 2012م بشأن تعديل قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004م.

وبذلك نجد ان السلطة الفلسطينية قامت بجهود كبيرة لإعادة دور الطفل في المجتمع الفلسطيني واتخذت من مبادئ القانون الدولي لحقوق الطفل إطارا لبرامجها الخاصة بالطفولة في فلسطين،

¹ حمدي بدران، مرجع سابق، ص20.

² محمود شريف بسيوني، الحماية القانونية للأطفال في اطار مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الانسان، دار العلم للملايين، بيروت، 1989، ص336.

³ هلاي عبد الله احمد، مرجع سابق، ص62.

على الرغم من انها لم تتمكن من الانضمام إلى اتفاقية حقوق الطفل، إلا أن الرئيس الراحل ياسر عرفات أعطى دعمه الكامل لهذه الاتفاقية عندما أصدر تعليماته عام 1995 بإنشاء سكرتارية الخطة الوطنية للطفل الفلسطيني بالتعاون مع اليونيسيف وبمشاركة وزارات السلطة ومنظمات أهلية¹.

وعلى هذا الاساس تأسس المجلس الفلسطيني الأعلى للأمومة والطفولة عام 1997 بالإضافة إلى وحدة خاصة بالطفل ضمن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والتي جعلت مرجعياتها بنود الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل كما توجت هذه الجهود بإعداد المسودة الخاصة بحقوق الطفل الفلسطيني بالتعاون بين السلطة الفلسطينية ووزارة العدل الفلسطينية ومنظمة اليونيسيف منتصف عام 2000².

وعلي فإنه ولا يوجد في القانون " سوى معيار السن لبيان من يصدق عليه وصف الطفل ومن لا يصدق عليه، وقد عرف المشرع الفلسطيني الطفل بأنه: " كل إنسان لم يتم الثامنة عشر من عمره"، والحقيقة: أن صغر السن هو الوصف الدقيق لحالة الشخص الذي لم يصل بعد الى سن البلوغ، الا أن التشريعات القديمة استخدمت اصطلاح الحدث بديلات عن ذلك، إلى أن جاء قانون الطفل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2004، فأثر الاحتفاظ بمسمى الطفل، وهي دلالة على الوحدة الذاتية التي تجمع مختلف مواد التشريع³

وقد عرف الطفل في القانون الفلسطيني بأنه " هو كل إنسان لم يتم الثامنة عشرة من عمره"⁴. وقد فرق قرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني⁵ بين عدة مصطلحات بهذا الخصوص فعرف في المادة(1) الحدث بأنه "الحدث: الطفل الذي لم يتجاوز سنه (18) سنة ميلادية كاملة وقت ارتكابه فعلاً مجرمًا، أو عند وجوده في إحدى حالات التعرض للانحراف، ويحدد سن الحدث بوثيقة

1محمد زغو ، الحماية الدولية للطفل الفلسطيني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مولود معمري ، الجزائر ، 2014م،

ص 3

² محمد زغو، مرجع سابق ، ص3.

³ قانون الطفل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2004.

⁴ المادة (1)، قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004م.

⁵ قرار بقانون رقم (4) لسنة 2016م بشأن حماية الأحداث.

رسمية، فإذا ثبت عدم وجودها يُقدر سنه بواسطة خبير تعينه المحكمة أو نيابة الأحداث حسب مقتضى الحال. " ¹.

المطلب الثاني: الحماية القانونية الواجبة للطفل

في هذا المطلب تم التطرق الى دراسة مفهوم الحماية الخاصة بالطفل، حيث يناقش هذا المطلب على فرعين مطلبين، تعريف الحماية الدولية والجنائية في اللغة والاصطلاح في الفرع الأول، اما الفرع الثاني فيعرف الحماية من الناحية القانونية حسب القانون الدولي والقانون الفلسطيني.

الفرع الأول : الحماية الجنائية

اولا: الحماية لغة

من حمى الشيء حميا وحماية ومحمية: منعه ودفع عنه. والحماية كلمة ترجع للفعل حمى، وبالرجوع إلى المعاجم اللغوية، نجد أن هذه الحماية تعني عموما الإجراء، الحفاظ، الدفاع، الضمان، التأمين، الوقاية ².

الحماية في اللغة العربية اسم من الفعل حمى ³، فيقال حمى الشيء حمياً وحمياً وحمايةً، وعندما يقال حمى الشيء معناه منعه من الناس أو دفعهم عنه، وحمى المريض بمعنى منعه مما يضره، وحمى أهله أي دافع عنهم في حرب أو نحو ذلك. ⁴ وقد تأتي الحماية بمعنى النصرة فمنها حميتُ القوم حمايةً بمعنى نصرتهم ⁵.

أما المقصود بالجنائية لغة؛ فهي: جنا الذنب عليه جنائية: جره. والجنائية: الذنب والجرم وما يفعله الإنسان مما يوجب عليه العقاب أو القصاص في الدنيا والآخرة . جنى جنائية: ارتكب ذنبا ⁶.

¹ مؤسسة الضمير لحقوق الانسان، دراسة تطبيقية عن واقع الاطفال في قطاع غزة، فلسطين ، 2011م ، دراسة منشورة على الموقع: <https://arabicweb.aldameer.org>.

² حمو بن إبراهيم فخار، مرجع سابق، ص34.

³ فتحي الدريبي، الحق ومدى سلطان الدول في تقييده، دار البشير، عمان، الأردن، 1997م، ص251.

⁴ فتحي الدريبي، مرجع سابق، ص251.

⁵ محمد زكي ابو عامر، الحماية الاجرائية للموظف العام، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، ط1 ، 2012م، ص9-10.

⁶ أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة ،المجلد الأول ، ط1 ، 2008 م، ص408

ثانياً: الحماية اصطلاحاً

الحماية القانونية في مقتضى مفهوم القانون تعني "منع الأشخاص من الاعتداء على حقوق بعضهم البعض بموجب أحكام قواعد قانونية"¹. فالحماية بهذا المعنى تختلف من نوع لآخر تبعاً لاختلاف الحقوق المحمية، فقد تكون الحماية متعلقة بالحقوق المدنية أو الجنائية أو غيرها... الخ.

تعني الحماية القانونية عند رجال القانون « منع الأشخاص من الاعتداء على حقوق بعضهم البعض بموجب أحكام قواعد قانونية، » فالحماية اذا المعنى تختلف من نوع لآخر تبعاً لاختلاف الحقوق المحمية، فقد تكون الحماية متعلقة بالحقوق المدنية أو الجنائية أو غيرها².

وعلى هذا نقول إن مصطلح الحماية هو مجموع الإجراءات المتخذة من المشرع لحفظ شيء والدفاع عنه، والوقاية من الاعتداء عليه لضمان وتأمين سلامته، وبتطبيق هذا المفهوم على الحماية الجنائية للطفل يمكن أن نقول : انها النظام القانوني الذي اتخذه القانون الجنائي لضمان حفظ الطفل وتأمين سلامته ووقايته من الاعتداء على حقوقه، وهي أحد أنواع الحماية القانونية ؛ بل وأهمها قاطبة، وأخطرها أثراً على كيان الإنسان وحياته، ووسيلتها القانون الجنائي الذي قد تتفرد قواعده ونصوصه تارة بتحقيق هذه الحماية، كما قد يشترك معها في ذلك فرع آخر من فروع القانون تارة أخرى، فوظيفة القانون الجنائي إذن حمايته؛ إذ يحمي قيماً ومصالح أو حقوقاً بلغت من الأهمية حداً يبرر عدم الاكتفاء بالحماية المقررة لها في ظل فروع القانون الأخرى³.

كما نعني بالحماية الجنائية في مجال هذه الدراسة مجموعة الوسائل التي يقرها المشرع الجنائي لحماية حقوق الطفل الضحية (المجني عليه) من جانب، وحقوق الحدث الجانح أو المعرض للخطر المعنوي من جانب آخر.

فبالنسبة للصنف الأول فيتعلق بإقرار نصوص خاصة للعقاب على الأفعال التي تضر بالطفل أو، تعرض حياته أو سلامة جسمه أو أخلاقه للخطر، أو تشديد العقاب على بعض الجرائم المنصوص عليها في القانون العام (قانون العقوبات)، أو القوانين المكملة له عندما يكون المجني عليه فيها

¹ محمد عبدالشافي إسماعيل، الحماية الجنائية للحمل المستكن بين الشريعة والقانون، دار المنار، القاهرة، مصر 1992م، ص9، 10.

² حمو بن إبراهيم فخار، مرجع سابق، ص35.

³ حمو بن إبراهيم فخار، مرجع سابق، ص35.

طفلاً، فهذه النصوص تحمي الطفل باعتباره المجني عليه في الجريمة. والحماية هنا وإن كانت تتسم في الغالب بالطبيعة الموضوعية، أنّ إلاّ بعض التشريعات تقرر أيضاً قواعد إجرائية لحماية الأطفال المجني عليهم في جرائم معينة، مثال ذلك: وضع أحكام خاصة لتقادم الدعوى الجنائية الناشئة عن الجريمة التي تقع على الطفل، وتنظيم كيفية مساهمته في الإجراءات بصورة مغايرة لما تقضي به القواعد العامة.

أما الصنف الثاني فيتعلق بوسائل حماية الأطفال جنائياً، فيشمل المعاملة الجنائية الخاصة للطفل الجانح الذي ارتكب جريمة، أو يكون معرضاً للانحراف إذ، تتجلى الحماية الجنائية الموضوعية للطفل في القواعد الموضوعية لمواجهة انحراف الأحداث، وهي ما يقع على الحدث من جزائيات عند ثبوت انحرافه، وتميزها سمات أهمها التخفيف في العقوبات الصادرة في حقهم مع تغليب الطابع التهذيبي حسب مرحلة الحدث العمرية، أخذاً بعين الاعتبار تحقيق المصلحة الفضلى للحدث.

من هذا المنطلق ذهب جل التشريعات الجنائية المعاصرة إلى أفراد هذه الفئة بمعاملة إجرائية خاصة عن تلك المعاملة المتبعة في شأن البالغين تختلف في مداها ونطاقها، سواء من حيث المسؤولية الجنائية بكافة جوانبها من حيث القواعد الإجرائية الخاصة بملاحقتهم ومحاكمتهم.

كما إن الحماية الجنائية في قانون الإجراءات تختلف عن الحماية الجنائية في قانون العقوبات حيث تستمد الحماية الجنائية في قانون الإجراءات عناصرها من قواعد قانون الإجراءات وهي القواعد التي تبحث في تنظيم جهات القضاء واختصاصاتها وكشف الجريمة وطرق إثباتها وضبط مرتكبيها والتحقيق معهم ومحاكمتهم وغيرها من القواعد الإجرائية وهي كذلك تقرر حق الدولة في العقاب ووجوب أعمال قواعد القانون الجنائي الإجرائية لاستيفاء هذا الحق¹. وتعدّ القواعد الإجرائية تابعة للقواعد الجنائية في قانون العقوبات لا تعمل إلا لخدمتها فهي الوسيلة التي يتم بها وضع أحكام قواعد العقوبات موضع التنفيذ. وتكون أنواع الحماية الجنائية في قانون الإجراءات ذات شكلين الأول الحماية الشكلية والثاني الحماية الموضوعية.

¹ محمد زكي ابو عامر، مرجع سابق، ص 9-10.

ثالثا: التعريف القانوني

حفلت الندوات والمؤتمرات وكذلك وسائل الإعلام في العقدين الأخيرين بالحديث عن حقوق الطفل، وما يجب أن يتمتع به من عناية وحماية فائقة، ونظرا لأن هذه الحقوق لا يكون لها أدنى أثر ما لم تحط بحماية جنائية. كان لابد من توضيح المقصود بالحماية الجنائية. ويمكن القول في هذا الصدد أن الحماية تتسع لتشمل نوعين: حماية موضوعية وأخرى إجرائية. وتستهدف الحماية الجنائية الموضوعية تتبع الأنشطة ذات العلاقة بالمصلحة المراد حمايتها، وذلك بجعل صفة الطفولة عنصر تكويني في التجريم، أو بجعلها ظرفا مشددة للعقاب¹.

بينما تستهدف الحماية الجنائية الإجرائية تقرير ميزة إجرائية تأخذ شكل استثناء على انطباق كل أو بعض القواعد الإجرائية العامة في حالات خاصة يستلزم تحقيق المصلحة فيها تقرير تلك الميزة. وذلك إما باستبدال قاعدة إجرائية بأخرى، أو بتعليق انطباق القاعدة الإجرائية على قيد أو شرط، وإما أخيرة بتعديل مضمون القاعدة الإجرائية².

ونظرا لأن الطفل هو إنسان بالدرجة الأولى لذا يستفيد من الحماية الجنائية المقررة للإنسان لضمان تمتعه بما يعرف بحقوق الإنسان، ويطلق على هذا النوع من الحماية : الحماية الجنائية العامة. ولم يكتف المشرع بحقوق الإنسان لحماية الطفل، وإنما قرر حقوق خاصة به تعرف بحقوق الطفل، ومقررة لها حماية جنائية خاصة تضمن للطفل تمتعه بهذه الحقوق الخاصة التي تملئها ظروفه الخاصة والمتمثلة في ضعف مداركه وعجزه عن الدفاع عن نفسه أو عرضه أو مقاومة عوامل الإغراء أو التضليل أو الإفساد التي يتعرض لها. وقد جسد إعلان حقوق الطفل الصادر في عهد عصبة الأمم عام 1924 هذه الظروف الخاصة حيث نوه بحاجة الطفل بسبب قصوره الجسماني والعقلي إلى ضمانات وعناية خاصة بما في ذلك الحماية القانونية المناسبة). وما يتعلق بنطاق البحث هنا الحماية الجنائية الخاصة دون تلك المتعلقة بالإنسان ككل (الحماية الجنائية العامة) لعدم تمييز الأطفال بموجبه عن البالغين بأحكام جنائية خاصة. وتتوافر الحماية الجنائية الخاصة لحقوق الطفل بصفة أساسية في قوانين العقوبات في مختلف الدول، وبصفة استثنائية في

¹ محمد عبد الشافي إسماعيل، مرجع سابق، ص 9، 10.

² محمد عبدالشافي إسماعيل، مرجع السابق، ص 11، 10.

بعض التشريعات الخاصة بما يكفل صيانة كافة حقوقه مثل حقه في الحياة، وحقه في سلامة بدنه، وحقه في صيانة عرضه وأخلاقه، وحقه في صيانة ممتلكاته، وأخيراً في رعايته صحية ونفسية وتربوية.¹

في ضوء ما سبق فإن تناول الحماية الجنائية يشمل الحماية الجنائية بنوعها الموضوعي والإجرائي، وفيما يتعلق بحقوق الطفل فقط دون حقوق الإنسان العامة أياً كان مصدر هذه الحماية سواء في المواثيق الدولية أو المدونات العقابية أو التشريعات الخاصة.

الفرع الثاني: الحماية الدولية

اختلف فقهاء القانون الدولي في تعريف الحماية الدولية فمنهم من اعطاها معناً واسعاً، ومنهم من ضيق منها، والملاحظ ان الاتفاقيات والمعاهدات والاعلانات المتعلقة بالحماية لم تورد تعريف لها، وإنما نصت على مجموعة من الاجراءات التي تُلزم بها الدول سواء أكان هذا الالتزام قانونياً أم أدبياً، وكأنها قصرت هذه الحماية على هذه الاجراءات (من حيث التعريف)، أي عرفت الاصطلاح بجملة اجراءات. لذا لا بد لنا من استعراض ما طرحه الفقه من تعريف والاقتصار عليه:

في احدى حلقات النقاش التي نظمتها اللجنة الدولية للصليب الاحمر في عام 1999، تبنى ممثلي المنظمات الانسانية التعريف الآتي: (مفهوم الحماية الدولية يشمل اصطلاح الحماية في مجال حقوق الانسان بصفة عامة جميع الانشطة التي تهدف لضمان الاحترام الكامل لهذه الحقوق وفقاً لنص وروح القوانين ذات الصلة)².

إن ما يلاحظ على هذا التعريف هو انه لا يصلح لتوصيف الحماية الدولية وحسب، بل والحماية الوطنية التي تتحملها الدولة بالدرجة الاساس، ووفقاً للتعريف فإن الحماية الدولية تتمثل بمختلف الانشطة التي تمارسها الهيئات لضمان الكامل لاحترام هذه الحقوق، وبما ينسجم مع نص وروح النصوص الواردة في القانون الداخلي او الدولي لحقوق الانسان.

الا ان التعريف لم يبين ما هي هذه الاجراءات ولم يعط مصاديق لتكون مثلاً يقاس عليه.

¹ احسنى نصار، حقوق الطفل في التشريع الدستوري والدولي والمدني والجنائي والتشريع الاجتماعي وقواعد الأحوال الشخصية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1973م، ص 58، 188، 199، 299، 280، 330.

² محمد صافي يوسف، الحماية الدولية للمشردين قسرياً داخل دولهم، دون عدد الطبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 2004، ص8.

كذلك عُرفت الحماية الدولية إنها: (تكمن في الاساس في اتخاذ العديد من الاجراءات العامة التي تمارسها الأجهزة المتخصصة في الأمم المتحدة، أو ما تمارسه اجهزة الحماية الدولية الخاصة المسؤولة عن مراقبة تنفيذ الدول التزاماتها باحترام حقوق الانسان، والتي أُنشئت بموجب اتفاقيات الوكالات الدولية المتخصصة والاتفاقيات التي تلت ميثاق الأمم المتحدة)، ومعيار التمييز الإجراءات العامة التي تمارسها الاجهزة المتخصصة والحماية الخاصة، هو ان يكون العمل بموجب ميثاق الأمم المتحدة، أو بموجب اتفاقيات أو معاهدات خاصة تبرمها الوكالات الدولية، فمتى كانت الحماية بموجب الميثاق كانت حماية عامة، وإذا كانت بموجب اتفاقيات أبرمتها الوكالات الدولية - ولو استنادا إلى الميثاق - كانت حماية خاصة. وجاء هذا التعريف أكثر تحديداً من سابقه إذ قصر الحماية على تلك التي تحمل الصفة الدولية سواء مارستها الامم المتحدة او الوكالات المتخصصة¹.

وقد عرفت (فرانسواز بوشيه سولينية) الحماية بقولها: (تعني الحماية الإقرار بان للأفراد حقوقاً، وان السلطات التي تمارس السلطة عليهم لديها التزامات، وتعني الدفاع عن الوجود القانوني للأفراد، إلى جانب وجودهم المادي. لذلك تعكس فكرة الحماية جميع الإجراءات المادية التي تمكن الأفراد المعرضين للخطر من التمتع بالحقوق، والمساعدة المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية وفي كل حال على منظمات الاغاثة ان تركز هذه القوانين بصورة ملموسة)².

نتوصل من التعريف إلى أن ما يستدعي الانتباه انه ركز على التزام الدول تجاه الافراد وما يقع على عاتقها من التزامات تجاه حقوق الافراد، ولم يشر الى الجانب الدولي للحماية الا انه اشار في ما بعد الى ان الوضع القانوني للأفراد وإن كان يحدد بالقانون الداخلي، الا أن هناك عناصر مختلفة في القانوني الدولي تضيي وضعا قانونياً دولياً على لأفراد، ومصدر هذه العناصر هي الاتفاقيات والاعلانات والبرتوكولات والعهد المتعلقة بحقوق الانسان السارية في وقت السلم.

¹ نبيل عبد الرحمن ناصر الدين، ضمانات حقوق الانسان وحمايتها وفقاً للقانون الدولي، الطبعة الاولى، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، سنة 2006، ص115. جاء التعريف اعلاه في معرض بيان انواع الحماية التي قسمها المؤلف الى نوعين حماية قضائية وحماية غير قضائية وهي المشار اليها.

² فرانسوز بوشيه سولينية، القاموس العلمي للقانون الانساني، الطبعة الاولى، ترجمة محمد مسعود، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، سنة 2006، ص303-304.

بينما رأى بعض الفقهاء أن الحماية الدولية تقسم إلى نوعين من الحماية، الحماية الدولية المباشرة والحماية الدولية غير المباشرة، يُراد بالأولى: (جملة الاجراءات والانشطة التي تباشرها الاجهزة المعنية على المستوى الدولي او الاقليمي لفرض احترام حقوق الانسان التي أقرتها المواثيق الدولية، والتصدي للانتهاكات التي ترتكب ضد هذه الحقوق، بغية وقف ومحو اثارها او التخفيف منها). بينما يقصد بالحماية الغير مباشرة: (تلك المهام والانشطة التي تنهض بها الاجهزة الدولية على المستوى الدولي او الاقليمي، بغرض خلق او ايجاد المناخ العام الذي يكفل اقرار وتعزيز حقوق الانسان، عن طريق صياغة وتقنين القواعد والاحكام المتعلقة بحقوق الانسان ونشر الوعي بها بين الشعوب والحكومات على حدٍ سواء¹).

ونرى يلاحظ على هذا التعريف انه عمد الى تقسيم الحماية الى قسمين، رغم ان التعريف لابد ان يكون جامع، كذلك لا يغيب على الخبير أن المعنى الثاني الذين تعرض له تعريف الحماية الغير مباشرة هو تعريف لمفهوم تعزيز حقوق الانسان، والذي يهدف الى نشر ثقافة حقوق الانسان في الاوساط الدولية والمحلية وتتولاه المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وعلى المستوى الوطني غالباً ما تعمل من اجله المنظمات المستقلة عن الدولة وهي منظمات المجتمع المدني. اما اذا رجعنا الى التعريف الأول نراه عرف الحماية ب(جملة الاجراءات والانشطة)، وكأنه اراد ان يحصر الحماية بالاجراءات المادية التي تتولاها الأجهزة الدولية المعنية - يؤيد ذلك التعريف الثاني رغم ان الحماية تأخذ في اغلب الاحيان صور معنوية او ادبية، مثل حث الدول على حماية الحقوق السياسية، او قيام بعض المنظمات بنشر تقاريرها عن حالة الحقوق في بعض الدول لتشكيل رأي عام دولي يدفع الدول والمؤسسات الدولية الى الضغط على تلك الدول من اجل تحسين حال الحقوق الانسان لديها.

وقد عرف البعض الحماية الدولية انها: ((الاجراءات التي تتخذها الهيئات الدولية ازاء دولة ما، للتأكد من مدى التزامها بتنفيذ ما تعهدت والتزمت به في الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان، والكشف عن انتهاكاتها ووضع مقترحات او اتخاذ اجراءات لمنع هذه الانتهاكات))².

¹ B. George. The Concept and Present Status of International Protection of Human Rights .Forty Years After Universal Declaration ,1989-p17

² باسيل يوسف، حماية حقوق 1989، بدون عدد الطبعة، المؤتمر الثامن عشر لاتحاد المحامين العرب، المغرب، 1993، ص30.

التعريف أعلاه جاء مستوعباً لأنواع الحماية الدولية والاقليمية، لأنه اشار إلى أن الغاية من الإجراءات للتأكد من التزام الدول بما الزمت به نفسها في الاتفاقيات الدولية، التي قد تكون ذات صفة اقليمية، اضافة إلى إمكانية أن يكون للهيئات الدولية صلاحية علاجية للانتهاكات عن طريق وضع مقترحات او اتخاذ اجراءات.

مما تقدم نرى ان تعريف الحماية الدولية دائماً يدور حول جملة غير محددة من الاجراءات التي تختلف من هيئة دولية الى اخرى، وتختلف في المنظمات الاقليمية عنها في الدولية، وفي الاجمال يمكن القول ان الحماية الدولية هي (اختصاصات وإجراءات رقابية تمارسها المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية بحق أعضائها لفرض احترام حقوق الانسان).

المبحث الثاني: أسس حماية الأطفال وفق التشريعات المحلية والدولية ومدى انسجامها

حيث أن هذا المبحث يتناول أسس حماية الأطفال على الصعيد الدولي بموجب المطلب الأول، وأسس حماية الأطفال على الصعيد الوطني في المطلب الثاني.

المطلب الأول: أسس حماية الأطفال وفقاً للتشريعات الدولية

حيث يناقش هذا المطلب أسس عدالة الأحداث وفق أهم التشريعات الدولية الممثلة بكل من اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 م وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث على فرعين على النحو التالي:

الفرع الاول: اتفاقية حقوق الطفل

تعتبر قانون الطفل 1989م ميثاق دولي، يحدد حقوق الأطفال السياسية والمدنية والاقتصادية والثقافية، وتشكل لجنة تابعة للأمم المتحدة من أعضاء مختلف دول العالم تراقب تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، وبحسب الاتفاقية يعرف الطفل على أنه كل شخص ما دون سن الثامنة عشر لم يكن بلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب قانون الدولة، وتحتوي الاتفاقية على 54 مادة، وتعترف

الاتفاقية بأن لكل طفل حقوق أساسية، تتضمن الحق في الحياة، والحق في الحصول على اسم وجنسية، والحق في تلقي الرعاية من والديه والحفاظ على صلة معهما.

حيث نصت الفقرة (2) من المادة (2) من اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 بأن "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للطفل الحماية من جميع أشكال التمييز أو العقاب القائمة على أساس مركز والديّ الطفل أو الأوصياء القانونيين عليه أو أعضاء الأسرة، أو أنشطتهم أو آرائهم المعبر عنها أو معتقداتهم".¹

حيث تضمنت هذه الاتفاقية أهم الضمانات التي تستهدف بها الدول لتأمين المصلحة الفضلى لكل طفل، وما يلزم ذلك من ضمان تناسب التدابير التي تمس الأحداث الجانحين مع خطورة الجرائم التي ارتكبوها، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحيطة بالحدث.

فقد نصت المادة 2/40/ب من اتفاقية حقوق الطفل على أن "يكون لكل طفل يدعى بأنه انتهك قانون العقوبات أو يتهم بذلك الضمانات التالية على الأقل".²

- 1- افتراض براءته إلى أن تثبت إدانته وفقا للقانون.
- 2- إخطاره فوراً ومباشرة بالتهمة الموجهة إليه، عن طريق والديه أو الأوصياء القانونيين عليه عند الاقتضاء والحصول على مساعدة قانونية أو غيرهم من المساعدة الملائمة وتقديم دفاعه.
- 3- قيام سلطة أو هيئة قضائية مختصة ومستقلة ونزيهة بالفصل في دعواه دون تأخير في محاكمة عادلة وفقاً للقانون، بحضور مستشار قانوني أو بمساعدة مناسبة المساواة. والدية أو الأوصياء القانونيين عليهم مالم يعتبر إن ذلك في غير مصلحة الطفل الفضلى، ولا سيما إذا اخذ في الحسبان سنه أو حالته.
- 4- عدم إكراهه على الإدلاء بشهادة أو الاعتراض بالذنب، واستجواب أو تأمين استجواب الشهود المناهضين وكفالة اشتراك واستجواب الشهود لصالحه في ظل ظروف المساواة.
- 5- إذا اعتبر انه انتهك قانون العقوبات يجب تأمين قيام سلطة مختصة أو هيئة قضائية مستقلة ونزيهة أعلى وفقاً للقانون بإعادة النظر في هذا القرار وفي أية تدابير مفروضة تبعاً لذلك.
- 6- الحصول على مساعدة مترجم شفوي مجاناً.

¹ اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 ، المادة (2\2)

² اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، المادة (2\40)

7- تأمين احترام حياته الخاصة تماما أثناء جميع مراحل الدعوى.

الفرع الثاني: قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث

وضعت قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شؤون الأحداث (قواعد بكين) 1985 مجموعة من القواعد والأحكام التي يجب أن تتوفر في قضاء الأحداث من أجل تعزيز رفاه الحدث وأسرته وتهيئة الظروف التي تضمن للحدث حياة هادئة في الجماعة من شأنها أن تيسر له في هذه الحقبة من عمره التي يكون فيها اشد عرضة للانسياق في الانحراف عملية تنمية لشخصيته وتربيته له تكون إلى أبعد مدى مستطاع بريئة من الجريمة أو الجنوح لها . وعليه فان اتفاقية حقوق الطفل وقواعد بكين وغيرها من الاتفاقيات المتعلقة بالموضوع تمثل المجتمع الدولي فيما يتعلق بالأحداث حيث انه يفهم أن قضاء الأحداث جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الوطنية التي تكون ضمن إطار شامل من العدالة الاجتماعية لجميع الأحداث وكذلك عونا في الوقت نفسه على حماية صغار السن والحفاظ على نظام سلمي في المجتمع ومن أجل تحقيق الحماية اللازمة للأحداث أمام القضاء فقد تضمنت قواعد بكين مجموعة من الضمانات القانونية الدولية التي يجب توافرها في قضاء الأحداث وهي على النحو التالي:¹

1- حقوق الأحداث

يجب أن تكفل في جميع مراحل الإجراءات ضمانات إجرائية أساسية للحدث مثل افتراض البراءة، والحق في الإبلاغ بالتهم الموجهة، والحق في التزام الصمت، والحق في الحصول على خدمات محام، والحق في حضور احد الوالدين أو الوصي، والحق في مواجهه الشهود واستجوابهم، والحق في الاستئناف أمام سلطة أعلى.

2- أهداف قضاء الأحداث

من أهم أهداف قضاء الأحداث هو السعي إلى تحقيق رفاه الحدث حيث يولي نظام قضاء الأحداث الاهتمام لرفاه الحدث ويكفل أن تكون ردود فعل تجاه المجرمين الأحداث متناسبة دائما مع ظروف

¹ عبد الكريم الشامي، العدالة الجنائية للأحداث في فلسطين،

<http://lawportal.birzeit.edu/portal/ar/harmonization-legislation/harmonization/12.html> ، 9\19

2019 ، 7:00 م .

المجرم والجرم معا. إذا إن هذه القاعدة تبنى على " مبدأ التناسب " بوصفه أداه للأوصياء العقابية الذي يعبر عنه غالبا بالعقاب العادل المناسب مع خطورة الجرم وينبغي لرد الفعل إزاء المجرمين صغار السن الا يبنى على أساس خطورة الجرم فحسب بل أيضا على الظروف الشخصية مثل الوضع الاجتماعي أو حالة الأسرة أو الظروف المحيطة بالحدث.

3- حق الحدث في الحصول على مستشار قانوني وحضور الوالدين أو الأوصياء.

أكدت قواعد بكين خاصة المادة (15) منها على الحدث. ق إذ نصت على أن " للحدث الحق في أن يمثله طوال سير الإجراءات القضائية مستشاره القانوني أو أن يطلب أن تنتدب له المحكمة محاميا مجانا حيث ينص قانون البلد على جواز ذلك¹. كما يحق للوالدين أو الوصي الاشتراك في الإجراءات . ويجوز للسلطة المختصة أن تطلب حضورهم لصالح الحدث. على انه يجوز لها أن ترفض اشتراكهم في الإجراءات إذا كان هناك أسباب تدعو إلى اعتبار هذا الاستبعاد ضروريا لصالح الحدث.

4- حماية خصوصيات الحدث.

يجب توفير هذه الحماية في جميع الدعوى التي يمر بها الحدث وفق ما أكدته قواعد بكين المادة 2/1/8 والتي نصت على احترام حق الحدث في حماية خصوصياته وعدم نشر أي معلومات يمكن أن تؤدي إلى التعرف على هوية المجرم الحدث²، وفي المادة 1/21 بان تحفظ سجلات المجرمين الأحداث في سرية تامة وعدم اطلاق الغير عليها، وان تكون مقصورة على الأشخاص المعنيين بصفة مباشرة أو الأشخاص المخولين بالاطلاع عليها حسب الأصول³.

5- الفصل في الدعوى بدون تأخير.

إن الإسراع في البت في قضايا الأحداث من الأمور الجوهرية التي يجب فيها وهذا ما أكدته قواعد بكين المادة 20 والتي نصت على " ينظر في كل قضية منذ البداية على نحو كامل دون تأخير غير ضروري ".⁴

¹ قواعد بكين، المادة (15).

² قواعد بكين، المادة (18).

³ قواعد بكين، المادة (1\21).

⁴ قواعد بكين، المادة (20).

6- اللجوء إلى الطرق البديلة لحل النزاعات التي يكون الأحداث طرفا فيها.

من المفيد اللجوء إلى طرق بديلة للشرطة: التي يكون الأحداث فيها بحيث يتم تجنب الحدث الممثل أمام المحاكم وخصوصا في تلك الجرائم ذات الطابع غير الخطير والتي من الممكن معالجتها بشكل مناسب من خلال الأسرة أو المدرسة أو مؤسسات الرقابة الاجتماعية حيث أكدت قواعد بكين في المادة 4/3/2/1/11 التي اشترطت أن يخضع قرار تحويل القضية لمراجعة سلطة مختصة بناء على تقديم طلب والتي حولت الشرطة أو النيابة والهيئات الأخرى التي تعالج قضايا الأحداث ومن بين الوسائل "الطرق" البديلة للمحاكمة كذلك تكليف الحدث بأداء عمل في خدمة المجتمع المحلي أو أي عمل خدمي آخر.¹

7- تخصيص شرطة للأحداث داخل جهاز الشرطة:

من المعلوم أن الشرطة هي الجهة الأولى التي تتعامل مع الأحداث فمن خلالها يتم الاتصال الأولي بالحدث وهي المرحلة الأهم والمرشحة أكثر من غيرها لانتهاك حقوق الأحداث إذ من الضروري القيام بإنشاء إدارة ووحدات متخصصة داخل جهاز الشرطة لمعالجة ومتابعة قضايا الأحداث والتعامل معهم وهذا ما تطرقت إليه قواعد بكين في المادة "12".²

8- تقارير الخبير الاجتماعي.

إذ تعتبر تقارير الخبير مهمة قبل اتخاذ السلطة المختصة قرارا نهائيا يسبق إصدار الحكم إجراء تقصي سليم للبيئة والظروف التي يعيش فيها الحدث أو الظروف التي ارتكب فيها الجريمة.³

9- وجود سلطة مختصة لإصدار الحكم:

أكدت قواعد بكين خاصة المادة "14" منها على انه " حيث لا تكون قضية المجرم الحدث قد حولت إلى خارج بموجب المادة "11" من قواعد بكين، يتوجب أن تنتظر في أمره السلطة المختصة " محكمة، هيئة قضائية، هيئة إدارية، مجلس أو غير ذلك " وفقا لمبادئ المحاكمة المنصفة

¹ قواعد بكين، المادة (11).

² عبد الكريم الشامي، مرجع سابق.

³ عبد الكريم الشامي، مرجع سابق.

والعادلة، ويتوجب أن تساعد الإجراءات على تحقيق المصلحة الفضلى للحدث، أو في جو من التفهم يتيح للحدث أن يشارك فيها وان يعبر عن نفسه بحرية¹

المطلب الثاني: اسس حماية الأطفال وفقا للتشريعات المحلية

حيث يناقش هذا المطلب أسس عدالة الأحداث على الصعيد الوطني بدراسة القوانين المنظمة لعدالة الأحداث في الضفة الغربية الممثلة بكل من قانون الطفل الفلسطيني وقرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني رقم (4) لسنة 2016 على فرعين، وبيان مدى مواءمة هذه التشريعات الفلسطينية مع اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، حيث أنه نظراً لأهمية اتفاقية حقوق الطفل فقد انضمت فلسطين للاتفاقية في العام (2014)، وذلك عقب حصول فلسطين على صفة الدولة غير العضو في الأمم المتحدة في العام (2012). وتطبيقاً لمبدأ سمو القانون الدولي، والذي يوجب على الدول الأعضاء أو أطراف الاتفاقية الدولية تعديل تشريعاتها الوطنية وفقاً للقانون الدولي، بما يضمن عدم وجود أي تعارض بين القانون الدولي والوطني، فإن على فلسطين كدولة عضو في اتفاقية حقوق الطفل وضمن التزاماتها القانونية المترتبة على انضمامها لاتفاقية حقوق الطفل مواءمة تشريعاتها الوطنية مع نصوص الاتفاقية بعد إتمام مراحل الانضمام للاتفاقية والتصديق عليها. وذلك على اختلاف القيمة القانونية التي تكسبها الدولة لنصوص الاتفاقية الدولية سواء تساوت بالدستور، أو التشريع الوطني².

الفرع الأول: قانون الطفل الفلسطيني.

يهدف هذا القانون إلى الارتقاء بالطفولة في فلسطين من خلال الأخذ بعين الاعتبار مصلحة الطفل الفضلى في جميع الإجراءات التي تتخذ بشأنه سواء قامت بها الهيئات التشريعية أو المحاكم أو السلطات الادارية أو مؤسسات الرعاية الاجتماعية، الأمر الذي يتلائم تماما مع روح اتفاقية حقوق الطفل في المادة (3) منها حيث نصت الفقرة الأولى منها على أنه " في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال سواء قامت بها مؤسسات الرعاية الاجتماعية أو الخاصة أو السلطات الإدارية أو

¹ قواعد بكين، المادتين (14)، (11).

² أحمد عبد الحكيم عبد الرحمن شهاب، مواءمة التشريعات الفلسطينية المتعلقة بالأطفال مع اتفاقية حقوق الطفل، <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/77766> ، 18\9\2019 ، 3:00 م.

المحاكم أو الهيئات التشريعية يولى الاعتبار الأول لمصلحة الطفل الفضلى"، كما احتوى القانون على بعض المعايير والقواعد الخاصة بالتعامل مع حقوق الطفل الفلسطيني سواء من حيث من ضمان توفير بيئة آمنة له وتوعيته على حقوقه أو من حيث عدم التمييز، كما كفل هذا القانون حق الأطفال في الحصول على أعلى مستوى ممكن من الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية والمشاركة في مختلف أوجه الحياة المجتمعية، كما تضمن التدابير المناسبة لملاحقة كل من يرتكب بحق الاكفال جريمة ومساثلتهم، كما كلف مرشد حماية الطفولة ووضع له اختصاصات ومواصفات من أجل متابعة وضع الأطفال.¹

حيث انطلقت الحماية من تحديد سن المتابعة الجزائية، حيث أقر المشرع سنا معينة تبدأ معها الملاحقة الجزائية وهي اثنا عشرة سنة²، وحظر إخضاع الطفل لأي نوع من التعذيب سواء الجسدي أو المعنوي أو لأي نمط من أنماط العقوبة أو المعاملة القاسية أو المهينة أو الحاطة بالكرامة الانسانية.³

كما نصت المادة (7) من قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004م على: "للطفل في جميع الظروف أولوية التمتع بالحماية والرعاية والإغاثة. 2. تكفل الدولة أولوية الحفاظ على حياة الأطفال وجميع حقوقهم في حالات الطوارئ والكوارث والنزاعات المسلحة. 3. تتخذ الدولة التدابير المناسبة لملاحقة مساءلة كل من يرتكب بحق الأطفال جريمة من جرائم الحرب أو جرائم ضد الإنسانية". وقد نصت المادة (11) من الفصل الثاني المتعلق بالحقوق الأساسية على ان "1. لكل طفل الحق في الحياة وفي الأمان على نفسه. 2. تكفل الدولة إلى أقصى حد ممكن نمو الطفل وتطوره ورعايته".

كما نصت المادة (29) من القانون الأساسي الفلسطيني " رعاية الأمومة والطفولة واجب وطني، وللأطفال الحق في: 1-الحماية والرعاية الشاملة. 2- أن لا يستغلوا لأي غرض كان ولا يسمح لهم

¹ أماني محمد عبد الرحمن المساعيد ، العدالة الإصلاحية " المفهوم الحديث للعدالة الجنائية للأحداث "دراسة تحليلية مقارنة"، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين، 2014، ص 57 .

² المادة (67) من قانون الطفل الفلسطيني.

² المادة (68) من قانون الطفل الفلسطيني.

بالقيام بعمل يلحق ضرراً بسلامتهم أو بصحتهم أو بتعليمهم، 3- الحماية من الإيذاء والمعاملة القاسية. 4 يحرم القانون تعريض الأطفال للضرب والمعاملة القاسيتين من قبل ذويهم¹.

كما أنط قانون الطفل الفلسطيني دور فاعل في تعزيز دور مرشدي حماية الطفولة لحماية الأطفال، حيث منح قانون الطفل الفلسطيني مرشد حماية الطفولة الصلاحيات التالية² : -
أ. استدعاء الطفل والقائم على رعايته للاستماع إلى أقوالهم وردودهم حول الوقائع موضوع الإبلاغ.
ب. الدخول بمفرده أو مصطحباً بمن يرى فيه فائدة إلى أي مكان يوجد فيه الطفل مع وجوب إظهار بطاقة تثبت صفته، وإذا تعذر عليه الدخول يمكن الحصول على إذن قضائي عاجل ولو بالإستجداد بالقوة العامة.

ج. إجراء التحقيقات وأخذ التدابير الوقائية الملائمة في شأن الطفل.

ومن اهم تدابير الحماية التي منحها قانون الطفل الفلسطيني لمرشد حماية الطفولة إذا ثبت لمرشد حماية الطفولة وجود ما يهدد سلامة الطفل او صحته البدنية او النفسية اقتراح التدابير الملائمة ذات الصبغة الاتفاقية او رفع الأمر إلى القاضي المختص ، ومن أهم التدابير الوقائية التي يجوز لمرشد حماية الطفولة اقتراحها على والدي الطفل او من يقوم على رعايته هي³ :-

١. إبقاء الطفل في عائلته شريطة: أ. التزام والدي الطفل أو من يقوم على رعايته باتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع الخطر المحدق بالطفل وإبقائه تحت رقابة دورية من مرشد حماية الطفولة .ب. تنظيم طرق التدخل الإجتماعي من قبل الجهات المعنية بتقديم الخدمات والمساعدة الإجتماعية اللازمة للطفل وعائلته .ج. أخذ الإحتياطات اللازمة لمنع كل إتصال بين الطفل والأشخاص الذين من شأنهم أن يتسببوا له فيما يهدد سلامته أو صحته البدنية أو النفسية

٢. إيداع الطفل مؤقتاً لدى عائلة او هيئة أو مؤسسة إجتماعية أو تربية أو صحية ملائمة عامة أو خاصة.

وإذا قرر مرشد حماية الطفولة إتخاذ مثل هذه التدابير فإنه يقوم بالإتصال بالطفل وبوالديه أو بمن يقوم برعايته بقصد الوصول إلى إتفاق جماعي يتناسب مع حالة الطفل وإحتياجات، وفي حال

¹ القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003، وتعديلاته لعام 2005،، المادة (29).

⁴ المادة (56) من قانون الطفل الفلسطيني.

¹ المادة (59) من قانون الطفل الفلسطيني.

الوصول إلى إتفاق يتم تدوينه وتلاوته على مختلف الأطراف بمن في ذلك الطفل إذا بلغ سنه الثالثة عشر عاما.¹

كما ويتوجب عليه و بصفة دورية 1. متابعة نتائج الإتفاقية المبرمة بشأن الطفل 2. مراجعة الإتفاقية بما يضمن قدر الإمكان إبقاء الطفل في محيطه العائلي وعدم فصله عن أبويه أو إرجاعه إليه. في أقرب وقت ممكن 3. إعلام القاضي المختص بكل الملفات المتعهد بها ضمن ملخص شهري ما لم يطلب القاضي وجوب رفع كامل الملف إليه. 4 . توعية وتوجيه الطفل ومساعدة الوالدين أو من يقوم على رعايته بما يحقق للطفل السلامة والصحة البدنية والنفسية.²

كما يجب على مرشد حماية الطفولة إعلام والدي الطفل أو من يقوم على رعايته والطفل الذي بلغ سنه الثالثة عشر عاما بحقهم في رفض التدبير المقترح عليهم. بالإضافة إلى رفع الأمر إلى القاضي المختص في حالتين هما : عدم الوصول إلى إتفاق خلال عشرين يوما من تاريخ تعهده بهذه الحالة أو نقض الإتفاق من قبل الوالدين أو من يقوم برعايته أو من قبل الطفل الذي بلغ سنه الثالثة عشر عاما.³

كما خول قانون الطفل الفلسطيني مرشد حماية الطفولة أن يتخذ بصفة مؤقتة وفي حالات التشرد والإهمال التدابير العاجلة من أجل حماية الطفل ورعايته وفقا للقواعد المعمول بها في هذا القانون على ان تتخذ هذه التدابير العاجلة بعد الحصول على إذن قضائي عاجل يصدره القاضي المختص بناء على طلب مرشد الحماية⁴، ويعتبر خطرا محققا كل عمل يهدد حياة الطفل أو سلامته أو صحته البدنية أو النفسية بشكل لا يمكن تلافيه بمرور الوقت، وفي مثل هذه الحالات يمكن لمرشد حماية الطفولة أن يبادر وقبل الحصول على إذن قضائي بإخراج الطفل من المكان الموجود فيه ولو بالإستعانة بالقوة الجبرية ووضعه بمكان آمن وتحت مسؤوليته الشخصية مع مراعاة حرمة أماكن السكني على انه لا يمكن لمرشد حماية الطفولة الاستمرار في تطبيق التدابير المتخذة في حالات الخطر المحقق بدون الحصول على إذن قضائي عاجل يصدره قاضي الأحداث في مدة

¹ المادة (60) من قانون الطفل الفلسطيني.

² المادة (61) من قانون الطفل الفلسطيني.

² المادة (62) و (63) من قانون الطفل الفلسطيني.

⁴ المادة (64) من قانون الطفل الفلسطيني.

أقصاها ٢٤ ساعة¹، ويقوم مرشد الحماية بإعلام والدي الطفل أو من يقوم على رعايته بالإجراءات والتدابير العاجلة التي اتخذت من أجل حماية الطفل ورعايته.²

وقد خلصنا إلى أن قانون الطفل الفلسطيني الموحد يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح حيث يتضمن كافة الأحكام والقواعد الدولية المتعلقة بحقوق وحماية الطفل إلا أنه يحتاج إلى أدوات تشريعية أخرى تنفيذية تساعد على تنفيذه وتحقيق الأهداف المرجوة منه لذلك فإنه لا بد من اتخاذ بعض الإجراءات الضرورية لوضع القانون موضع التنفيذ العملي.

وانبثق عن قانون الطفل الفلسطيني عدة أجسام داعمة للطفولة ومن أهمها :-

1- دائرة حماية الطفولة، وهي دائرة تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية نص عليها القانون بموجب المادة (50) والتي تضم عددا من مرشدي حماية الطفولة³، والذين خولهم قانون الطفل الفلسطيني صفة الضبط القضائي⁴، وأوكل إليهم مهمة التدخل الوقائي والعلاجي في جميع الحالات التي تهدد سلامة الطفل أو صحته البدنية أو النفسية والتي وردت بموجب المادتين (44) و(47) من قانون الطفل الفلسطيني⁵ "

فقد نصت المادة (44) على أنه " يعد من الحالات الصعبة التي تهدد سلامة الطفل أو صحته البدنية أو النفسية ويحظر تعمد تعريضه لها. 1. فقدانه لوالديه وبقاؤه دون سند عائلي. 2. تعريضه للإهمال والتشرد. 3. التقصير البين والمتواصل في تربيته ورعايته. 4. إعتياد سوء معاملته وعدم إحاطة من يقوم برعايته بأصول التربية السليمة. 5. استغلاله جنسيا أو اقتصاديا أو في الإجرام المنظم أو في التسول. 6. إعتياده مغادرة محل إقامته أو تغيبه عنه بدون إعلام. 7. إنقطاعه عن التعليم بدون سبب."⁶

كما نصت المادة (47 \ 1) من القانون نفسه على أنه " يعتبر الطفل معرضا لخطر الإنحراف إذا: أ. وجد متسولا أو يمارس ما لا يصلح وسيلة شرعية للتعيش . ب. كان خارجا عن سلطة أبويه

¹ المادة (65) من قانون الطفل الفلسطيني.

² المادة (66) من قانون الطفل الفلسطيني.

³ المادة (50) من قانون الطفل الفلسطيني.

⁴ المادة (51) من قانون الطفل الفلسطيني.

⁵ المادة (52) من قانون الطفل الفلسطيني.

⁶ المادة (44) من قانون الطفل الفلسطيني.

أو من يقوم على رعايته .ج. تكرر هروبه من البيت أو المدرسة أو المعهد .د. ألف النوم بأماكن غير معدة للإقامة أو المبيت .هـ. تردد على الأماكن المشبوهة أخلاقيا أو إجتماعيا أو خالط المتشردين أو الفاسدين. و. قام بأعمال تتصل بالدعارة أو الفسق أو بإفساد الأخلاق أو القمار أو المخدرات أو نحوها أو بخدمة من يقومون بها".¹

2- المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، وهو مجلس مختص بمتابعة الجهود اللازمة لرعاية الأمومة والطفولة وحمايتها²، وينشأ هذا المجلس بقرار من مجلس الوزراء ويتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة³.

3- شبكة حماية الطفولة، وهي مجموعة من مؤسسات رعاية وحماية تستند في عملها لنظام وطني لحماية الطفل يسمى نظام التحويل والمتابعة الوطني، حيث ورد في نص المادة (58) من قانون الطفل أنه " إذا ثبت لمرشد حماية الطفولة وجود ما يهدد سلامة الطفل أو صحته البدنية أو النفسية أو يعرضه لخطر الانحراف يتخذ بشأنه الإجراء المناسب وذلك بإقتراح تدابير ملائمة ذات الصبغة الاتفاقية أو يقرر رفع الأمر إلى القاضي المختص". وفي سبيل توفير أقصى درجة حماية للأطفال من العنف أدرج القانون مجموعة من البنود التي تتضمن ذلك، منها ما يتعلق بالتبليغ عن العنف الممارس ضد الأطفال حيث جاء في المادة (53) منه " 1- على كل شخص إبلاغ مرشد حماية الطفولة كلما تبين له أن هناك ما يهدد سلامة الطفل أو صحته البدنية أو النفسية، أو يعرضه لخطر الانحراف. 2. يكون الإبلاغ وجوبا على المربين والأطباء والأخصائيين الاجتماعيين وغيرهم ممن تعهد إليهم حماية الأطفال والعناية بهم3 -يعاقب بغرامة لا تزيد على مائتي دينار أردني ولا تقل عن مائة دينار أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانونا كل من يخالف أحكام البند 2 أعلاه"⁴.

¹المادة (1\47) من قانون الطفل الفلسطيني.

²المادة (71) من قانون الطفل الفلسطيني.

³المادة (70) من قانون الطفل الفلسطيني

⁴أماني محمد عبد الرحمن المساعيد، مرجع سابق، ص59.

الفرع الثاني : قرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني رقم (4) لسنة 2016 م

كانت الغاية من إصدار هذا القانون هو ان القوانين والأنظمة السارية المفعول في فلسطين والخاصة بإداره شؤون قضاء الأحداث، لا ترتقي إلى المستوى المطلوب لحماية الأحداث وذلك بسبب قدمها، هذا من جانب، ومن جانب آخر، إن هذه القوانين لا تتسجم مع الحقوق والحريات العامة التي تقرها القواعد والمواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، خاصة وأن فلسفة هذه القوانين لا تنطوي على مسألة تحقيق المصلحة الفضلى للأحداث لذلك، كان هناك ضرورة وحاجة ملحة لإصدار تشريع ينظم المسائل المتعلقة بحماية الحدث وإعادة تأهيله في المجتمع وتحقيق مصلحته الفضلى في المنظومة القانونية الفلسطينية.

حيث عكس هذا القانون تأثيراً على المراكز القانونية للأفراد، حيث انه أولى حماية خاصة للأحداث كما عزز دور مرشدي حماية الطفولة بمنحهم دور وقائي، بالإضافة إلى الدور المنوط بهم في حماية الأحداث، ودور أساسي في عملية الوساطة الجنائية، وإعداد التقرير المزود من النيابة والمحكمة كما نص على إنشاء مكتب الدفاع الإجتماعي في المحكمة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية.

وتأثيراً على المراكز القانونية للمؤسسات، حيث استحدث هذا القرار بقانون محكمة مختصة بالأحداث، ونيابة الأحداث، وشرطة الأحداث.¹

وعليه فقد جاء قانون حماية الأحداث ليحقق انسجاماً مع الاتفاقيات الدولية واتفاقية حقوق الطفل ليتضمن أهم الضمانات التي تكفل خصوصية الاطفال والأحداث²، والتي هي على النحو الاتي:-

1- **المصلحة الفضلى للحدث**: حيث تقدر المحكمة مصلحة الطفل الفضلى بناءً على تقرير مرشد حماية الطفولة وما تنتظره من بينات، على أن يتضمن ذلك احترام حقوق الطفل المرعية وسبل إصلاحه وسرعة اندماجه في المجتمع.

¹ قرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني، <http://lawportal.birzeit.edu/portal/ar/harmonization-legislation/harmonization/12.html> ، 2019\9\19 م ، 5:02 م .

² نيابة حماية الأحداث، <http://www.pgp.ps/ar/SP/Pages/JuvenileProsecution.aspx> ، 2019\12\20 ، 4:50 م.

2- **حق الاتصال بالديه:** حيث يضمن هذا القرار بقانون للطفل المنفصل عن والديه أو أحدهما حق المحافظة بصورة منتظمة على العلاقات الشخصية وعلى الاتصالات لكال والديه ومتولي أمره وبقية أفراد عائلته، ولا يجوز منعه من الإتصال بهم، ويحق له أثناء تنفيذ التدبير التمتع بإجازة دورية ومحدودة المدة إلا إذا قررت المحكمة المختصة خالف ذلك وفقاً لمصلحة الطفل الفضلى¹.

3- **تحديد سن المسألة الجزائية:** حيث لا يسأل جزائياً من لم يتم الثانية عشرة من عمره وقت ارتكابه فعلاً مجرمًا أو عند وجوده في إحدى حالات التعرض لخطر الانحراف ، ومع مراعاة ما ورد في قانون الطفل النافذ، يعتبر معرضاً لخطر الانحراف الذي تقل سنه عن 12 سنة إذا حدثت منه واقعة تشكل جنائية أو جنحة، وتتم إحالته لمرشد حماية الطفولة لمتابعته².

4- **الإيداع في المشافي بسبب المرض :** حيث إذا وقع الفعل المكون للجريمة من حدث تحت تأثير مرض عقلي أو نفسي أو ضعف عقلي أفقده القدرة على الإدراك أو الاختيار، أو كان وقت الجريمة مصاباً بحالة مرضية أضعفت على نحو جسيم إدراكه أو حرية اختياره، يتولى مرشد حماية الطفولة بالتنسيق مع النيابة بإيداعه بأحد المشافي أو المراكز المتخصصة³.

5- **حظر المعاملة القاسية:** حيث لكل حدث الحق في معاملة تتناسب مع سنه وتحمي شرفه وكرامته وتيسر اندماجه في المجتمع ويحظر إخضاع الحدث للتعذيب الجسدي أو المعنوي أو العقوبة أو المعاملة القاسية أو المهينة أو الحاطة بالكرامة الإنسانية، كما لا يحكم على الحدث بعقوبة الإعدام أو العقوبات المالية، كما يحظر استخدام القيود مع الحدث إلا في الحالات التي يبدي فيها من التمرد أو الشراسة ما يستوجب ذلك، وبالقدر اللازم فقط وأخيراً تعطى الأولوية للوسائل الوقائية والتربوية والتأهيلية، ويتجنب اللجوء إلى التوقيف الاحتياطي والتدابير السالبة للحرية وبخاصة قصيرة المدة إلا في الحالات الصعبة، وبما يتفق مع مصلحة الطفل الفضلى⁴.

6- **حق التعليم:** حيث لكل حدث محكوم عليه بالإيداع في دار الرعاية الاجتماعية الحق في تلقي التعليم حتى انتهاء مرحلة التعليم الأساسي، ويجب على دار الرعاية الاجتماعية اتخاذ الإجراءات

¹ المادة (4) من القرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني.

² المادة (5) من القرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني.

¹ المادة (6) من القرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني.

² المادة (7) من القرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني .

اللازمة لتمكين الحدث من إعمال هذا الحق، كما تعمل دار الرعاية الإجتماعية على تمكين الحدث من استكمال مرحلة التعليم الثانوي كلما أمكن ذلك¹.

7- **الفحص الطبي و النفسي** : حيث يجب عرض الحدث أو الطفل المعرض لخطر الانحراف فور توقيفه أو إيداعه على جهة طبية معتمدة لضمان تقديم الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية التي تتطلبها حالته البدنية أو العقلية².

³المادة (13) من القرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني.

⁴المادة (22) من القرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني .

الفصل الثاني

اليات الحماية الجنائية والدولية للطفل

المبحث الاول: الحماية الجنائية للطفل والاجهزة المتخصصة بتقديمها في القانون الفلسطيني.

المبحث الثاني: الحماية الدولية للطفل والاجهزة المتخصصة بتقديمها

الفصل الثاني

آليات الحماية الجنائية والدولية للطفل

ويتناول الفصل الثاني من الدراسة الحماية الجنائية والدولية للطفل والأجهزة المتخصصة بتقديمها على المستوى الوطني والدولي، ويقع الفصل في مبحثين حيث يتناول المبحث الاول الحماية الجنائية للطفل والاجهزة المتخصصة بتقديمها في القانون الفلسطيني، اما المبحث الثاني فيتناول الحماية الدولية للطفل والاجهزة المتخصصة بتقديمها.

المبحث الاول: الحماية الجنائية للطفل والاجهزة المتخصصة بتقديمها في القانون الفلسطيني.

وهذا المبحث يتكون من مطلبين الاول يتعلق بحدود الحماية الجنائية للطفل في القانون الفلسطيني، اما المطلب الثاني فيتعلق بالأجهزة المتخصصة بتقديم الحماية الجنائية للطفل في القانون الفلسطيني.

المطلب الأول: حدود الحماية الجنائية للطفل في القانون الفلسطيني.

وفي هذا المطلب سوف نتناول الحماية الجنائية للطفل في مرحلتي التحقيق الابتدائي ومرحلة المحاكمة على اعتبار أنهما من أخطر المراحل وأكثرها مساسا بالحقوق والحريات وذلك على فرعين.

الفرع الاول: الحماية الجنائية للطفل في مرحلة التحقيق الابتدائي

تتمثل الحماية الاجرائية للحدث في مرحلة التحقيق الابتدائي برفض إعطاء النيابة العامة صلاحيات كاملة وخصوصا في موضوع توقيف الأحداث الجانحين، حيث نص القرار بقانون بشأن حماية الأحداث على أن الأصل هو عدم جواز توقيف الحدث، لكن استثناء يجوز توقيفه إذا كانت ظروف الدعوى تستدعي ذلك، ولدى الأمر بالتوقيف فإنه يجب مراعاة ما يلي¹ :-

¹ سارة عب(23) من علي، ضمانات المتهم الحدث أثناء المحاكمة العادلة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين، 2016، ص 123 .

- التوقيف يجب أن يكون في إحدى دور الرعاية الاجتماعية تحت ملاحظة مرشد حماية الطفولة المتابع لحالته.

- يجب ألا تزيد مدة التوقيف عن 48 ساعة.

كما منح قرار بقانون بشأن حماية الأحداث النيابة العامة عرض الوساطة حيث نصت المادة (23) من قرار بقانون رقم (4) لسنة 2016م الى ان نيابة الأحداث من تلقاء نفسها وقبل تحريك الدعوى الجزائية عرض الوساطة في جرائم الجرح والمخالفات بين المجني عليه والحدث، وذلك بموافقة الحدث أو متولي أمره والمجني عليه إذا بدا لنيابة الأحداث أن من شأن هذا الإجراء إصلاح الضرر الحاصل بالمجني عليه، أو إنهاء الاضطراب الذي أحدثته الجريمة، أو الإسهام في تأهيل فاعله، ولها في سبيل ذلك الاستعانة بشرطة الأحداث أو بمرشد حماية الطفولة أو أحد الوسطاء، شريطة اعتراف الحدث بالواقعة المنسوبة إليه.¹

حيث ان موضوع الوساطة في القرار بقانون الخاص بالأحداث رقم 4 لسنة 2016 تعتبر طريقة بديلة لحل النزاعات في الكثير من المجالات وليست فقط في مجال عدالة الاحداث فحسب، فكثرة القضايا المعروضة على المحاكم وتراكمها وضعف الموارد البشرية والمادية والبطء في اصدار الاحكام جعل قوانين بعض الدول تلجأ الى حل النزاعات عن طريق التسوية في الأمور التجارية وأمور العمل وغيرها.²

مما سبق يظهر جليا توجه القضاء الى الوساطة والتسوية في حل النزاعات ليس فقط في موضوع الاحداث ولكن في قضايا اخرى وان كان المجتمع الدولي بأسره تقريبا يتجه نحو الوساطة في القضايا التجارية وقضايا العمل فانه ومن باب أولى التطرق لهذا المجال في الوساطة بما يخص الأحداث.

وعليه سوف نتناول بموجب هذا الفرع مفهوم الوساطة الجنائية وإجراءاتها بشيء من التفصيل على فقرتين :-

¹ المادة (23) من قرار بقانون رقم (4) لسنة 2016م بشأن حماية الأحداث.

² شادي جبارين، الوساطة في قانون الاحداث الفلسطيني، مجلة دنيا الوطن، 2017م، من موقع <https://www.pulpit.alwatanvoice.com/print/content/445356.html>.

الفقرة الأولى: مفهوم الوساطة الجنائية

تعتبر الوساطة الجنائية واحدة من اليات التخفيف على كاهل الجهاز القضائي في الدولة، بل ان دورها يجاوز حد المساهمة مع غيرها في تحسين صورة العدالة الجنائية. ليصل الى مقاسمة العدالة التقليدية في مكافحة الجريمة من خلال ما تحققة من تنظيم للروابط الاجتماعية، حيث تعرف الوساطة الجنائية بانها اجراء يتوسط بمقتضاه شخص محايد للتقريب بين طرفي الخصومة الجنائية، بغية السماح لهما بالتفاوض على الاثار الناشئة عن الجريمة املا في انهاء النزاع الواقع بينهما.¹

ويشير التعريف السابق الى ان مهمة الوسيط تقتصر على إدارة الوساطة الجنائية من الناحية الإجرائية خالصا لطرفي النزاع²، وهو ما يشير الى عدول المشرع عن النظام التقني الذي يسلب المتقاضين الحق في انهاء الخصومة بإرادتهم، واتجاهه صوب النظام الاتهامي الذي يحكم فيه الخصوم مصير النزاع.³ اما الجانب الثاني فيتمثل بان الوساطة الجنائية لا تهدف بصفة أساسية الى اثبات ادانة الجاني، وتحديد المسؤولية الجنائية الواقعة عليه، وانما الى التقريب بين وجهتي النظر لديه، ولدى المجني عليه، وهو ما يستحق في حالة ما اظهر الأول ندمه عما جنته يداه، وتضائل لدى الثاني الشهور بعدم الأمان وخشية معاودة العدوان عليه، وهي بتلك المثابة، تحت تعاليم حركة الدفاع الاجتماعي الجديد، الهادفة الى تأهيل المتهم.⁴

وتقع الوساطة الجنائية بين وسائل حل المنازعات بالطرق البديلة، فهناك الوساطة والتحكيم في المواد التجارية من جهة وهناك الوساطة والتسوية الجنائية من ناحية أخرى. فالتحكيم هو نظام يفصل بمقتضاه شخص من الغير في نزاع بين خصمين او اكثر بما قرر له هؤلاء من سلطة في هذا الشأن، فهو بذلك يختلف عن الوساطة من حيث الوسيلة التي يتم بموجبها تعيين كل من المحكم والوسيط ثم من حيث نطاق سلطة كل منهما، ففي التحكيم لا يجوز للمحكم ان يتصدى

¹ احمد فتحي سرور، الوسيط سابق، قانون الإجراءات، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985 م، ص 27.

² أسامة حسنين عبيد، الصلح في قانون الإجراءات الجنائية ماهيته والنظم المرتبطة به "دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2005 م، ص 482.

³ عمر سعيد رمضان، مبادئ قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993 م ص 14.

⁴ أسامة حسنين عبيد، مرجع سابق، ص 483.

نظر النظام من تلقاء نفسه، او المحكم الذي سيفصل في موضوع النزاع.¹ اما في حالة الوساطة فان سلطة المحكم تختلف عن سلطة الوسيط فيا يتعلق بحق كل منها في فرض قراره على اطراف الخصومة اذ يختص الأول -أساسا بالفصل في موضوع النزاع بنفسه ويصدر حكما ملزما لأطرافه.² ومن ثم كان له دور إيجابي في انتهاء النزاع، شأنه في ذلك شأن القاضي الذي يصدر الحكم، اما الوسيط فهو دور متواضع يقف عند حد بناء الروابط بين الجاني والمجني عليه، دون ان يفرض عليهما حلا معيناً لموضوع الخصومة الجنائية. فهو شخص محايد تقتصر مهمته على التقريب بين الآراء المتعارضة للخصوم، او بعبارة أخرى، هو وسيلة الاتصال بين الجاني والمجني عليه، دون ان يكون له تأثير في اختيار أي من الحلول المتاحة للنزاع.³

ومن الجدير بالذكر انه قد اختلف الفقه في تحديد الطبيعة القانونية للوساطة الجزائية، ويرجع ذلك إلى اختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها للوساطة الجزائية، فذهب اتجاه إلى إضفاء صبغة اجتماعية على الوساطة، بالنظر إلى الغرض منها، بينما ذهب اتجاه آخر إلى اعتبار الوساطة الجزائية أحد صور الصلح الجزائي.

وينبغي الذكر بأن فلسطين تعتبر أرضاً خصبة لتلك البدائل وذلك نظراً لتركيبها الإجتماعية، ويؤمن مواطنوها بتلك البدائل لانسجامها مع ثقافتهم، ويجدر الذكر بأن النظام القضائي الفلسطيني يأخذ ببعض هذه البدائل وإن لم يكن التشريع الفلسطيني قد ضمنها ونظمها في أحكامه مثل أنظمة الصلح والوساطة والدية والمحاكمة الإيجازية.⁴

ويعد نظام الوساطة الجنائية أحد وسائل السياسة الجنائية المستحدثة التي تسهم في تحقيق العدالة الجنائية من خلال تنمية روح الصلح بين طرفي النزاع، خارج إطار أجهزة العدالة الجنائية، من

¹ هدى محمد مجدي عبد الرحمن، دور المحكم في خصومة التحكيم وحدود سلطته، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1997م، ص117.

² احمد السيد الصاوي، الوجيز في التحكيم طبقاً للقانون رقم (27) لسنة 1994 م على ضوء أحكام القضاء وأنظمة التحكيم الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط4، 2014م، ص15.

³ أسامة حسنين عبيد، مرجع سابق، ص485.

⁴ محمد صلاح عبد الرؤوف الدمياطي، بدائل الدعوى الجزائية ودورها في تحقيق العدالة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013، ص4.

خلال طرف ثالث يسمى الوسيط يتولى التوفيق بينهما وصولاً لإنهاء النزاع في الدعوى الجزائية المنظورة أمام أجهزة العدالة تمهيدا لانقضائها.¹

ينبغي الذكر بأن فلسطين من إحدى الدول الآخذة بنظام الوساطة الجنائية قضاء وليس تشريعا، وإن كان ذلك يعتبر مأخذاً على أجهزة التشريع فيها، إلا أنه يمكن القول بأن هناك لجوء مستمر ومتزايد من قبل أطراف النزاع لهذا النظام لنجاعته الكبيرة.²

ويجدر القول بأنه لم يرد في التشريع الفلسطيني أية إشارة أو نص يعد الوساطة سببا من أسباب حفظ القضية وعدم متابعتها أمام المحكمة المختصة، ولم يرد به أيضا أي نص يشير إلى اعتبار الوساطة الجنائية سببا من أسباب انقضاء الدعوى الجزائية

ولكن بالرجوع إلى المادة 149/1 من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني بشأن انتهاء التحقيق والتصرف في الدعوى، ويلاحظ أنها تجيز لوكيل النيابة عند انتهاء التحقيق، وحسب ظروف الدعوى وملابساتها، أن يوصي من خلال مذكرة ترفعها للنائب العام بحفظ القضية وللنائب العام في هذه الحالة تقدير الحالة، فإذا وجد أن هناك مدعاة لحفظ الدعوى لعدم الأهمية قام بذلك بانبا حكمه وقراره على النص الوارد في المادة 152/5 من ذات القانون.³

ويرى الباحث أن هذا يؤكد أن المشرع الفلسطيني قد أعطى النائب العام الصلاحية في التصرف بالقضايا التي تم بشأنها الصلح أو الوساطة، بالحفظ لعدم الأهمية وذلك وفقا لما يرثيه من مصلحة مرجوة من وراء ذلك، ومنها المحافظة على الروابط الاجتماعية والأسرية ومنع تفاقم الخلافات بين ذوي المجني عليه وذوي الجاني. إلا أن واقع الحال قد درج على قيام النيابة العامة بإصدار قرارات الحفظ في القضايا الجزائية "لعدم الأهمية" نظرا لوقوع الصلح أو الوساطة بين أطراف النزاع، فالنيابة العامة ترى في بعض الجرائم لا سيما التي تتعلق بالأسرة، أن حفظ هذه القضايا نتيجة لوقوع الصلح أو الوساطة، فيه مصلحة لكافة الأطراف

¹ محمد صلاح عبد الرؤوف الدمياطي، مرجع سابق، ص4.

² محمد صلاح عبد الرؤوف الدمياطي، مرجع سابق، ص4.

³ قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم (3) لسنة 2001، المادة (152، 5)، والتي تنص على أنه "إذا 235 وجد النائب العام أو أحد مساعديه أن الفعل لا يعاقب عليه القانون أو أن الدعوى انقضت بالتقادم أو بالوفاة أو العفو العام أو لسبق محاكمة المتهم عن ذات الجريمة أو لأنه غير مسئول جزائياً لصغر سنه أو بسبب عاهة عقلية، أو لعدم وجود أدلة أو أن الفاعل غير معروف أو أن الظروف والملابسات تقتضي حفظ الدعوى لعدم الأهمية يأمر بحفظها.

تتمثل في المحافظة على العلاقات الأسرية مما يساعد على استمرار الترابط الأسري. ولكن ينبغي القول إن تمام الصلح أو نجاح الوساطة الجنائية بين المتهم والمجني عليه، لا يمكن أن يؤثر في الحق العام المتمثل بحق الدولة في العقاب ومتابعة إجراءات التقاضي أمام المحاكم المختصة، توطئة لصدور حكم بحق المتهم يتناسب وما ارتكبه من جرم. وكذلك يلاحظ أن القضاء الفلسطيني جعل الصلح أو الوساطة في القضايا من أسباب تخفيف العقوبة وليس التنازل عنها.¹

ثانيا : إجراءات الوساطة الجنائية

حتى يمكن اجراء الوساطة فانه يلزم موافقة الجاني على هذا الاجراء، وكذلك المجني عليه المسبقة على تطبيق هذا الاجراء، فالرضائية تعد من اهم خصائص الوساطة الجنائية باعتبار انها تقوم على أسس الحوار، وحرية المساهمين من قبل الأطراف في حل النزاع الناشئ بينهم عن الجريمة، وترجع علة اشتراط رضا الأطراف هنا الى كونه ضروريا للتوصل الى حل ودي للنزاع الناشئ عن الجريمة، والذي يراد تحقيقه عن طريقة الوساطة الجنائية، ولذا قيل ان الوساطة الجبرية مصيرها الفشل وفشل الوساطة بعد مباشرة جرائها يتضمن ضياع كثير من الوقت سواء للخصوم او النيابة العامة.²

ويقصد بالمجني عليه ذلك الذي يقع عليه الفعل او يتناوله الترتك المؤثم قانونا، سواء كان شخصا ام طبيعيا ام معنويا، بمعنى ان يكون الشخص نفسه محلا للحماية القانونية التي يهدف اليها الشارع، لذلك يتعين على الوسيط يأخذ موافقته على القبول بالوساطة فاذا لم ينجح الوسيط في الحصول على هذه الموافقة تعين عليه ان يحيط النيابة العامة علما بذلك، حتى تقوم بطرح النزاع على القضاء.³

¹ وليد الحايك، مجموعة مختارة من قرارات محكمة العدل العليا ، 1951-1956م.

² احمد محمد براك بن حمد، العدالة التصالحية للأحداث: الوساطة الجزائية كنموذج، دراسة مقارنة، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين، 2018 م، ص 83.

³ احمد محمد براك بن حمد، مرجع سابق، ص 83.

فالوساطة في جرائم الأحداث تهدف أساسا إلى إصلاح القاصر وتهذيبه وتعويض المجني عليه، وهي غالبا ما تكون ذات طابع تربوي تعليمي¹.

في البند السابق أناط مشرعا الفلسطيني عرض الوساطة في جرائم الجرح والمخالفات فقط وجعل تحريك الوساطة من قبل النيابة العامة أي بعد عرض الحدث على الشرطة واحالته الى النيابة العامة وهنا قد يتم التساؤل ظاهريا للنص لماذا لا يتوافق مشرعا الفلسطيني² مع المشرع الاردني والذي اناط الوساطة تحت مسمى تسوية النزاعات في م 13 من قانون الاحداث الأردني بشرطة الاحداث حيث " تتولى شرطة الاحداث تسوية النزاعات في المخالفات والجرح التي لا تزيد عقوبتها عن سنتين بموافقة اطراف النزاع على التسوية وذلك في الجرائم التي يتوقف النظر فيها على شكوى المتضرر".

وبالنظر الى ما سبق فان طلب الوساطة فلسطينيا أيضا يتم بطلب من الحدث أو متولي أمره أو محاميه وهنا اتفق أيضا مع المشرع التونسي بنص المادة سابقة الذكر من مجلة حماية الطفل بينما لم نجد مثل هذا النص لدى المشرع الاردني والذي اناط عرض الوساطة بالشرطة وجعل القبول أو الرفض لأطراف النزاع.

وبتمحيص النص السابق واثناء البحث في الكثير من القوانين ذات العلاقة نجد أن مشرعا الفلسطيني اشترط لأجراء الوساطة اعتراف الحدث بالواقعة المنسوبة اليه وقد يكون انفراد في هذا الشرط عن غيره، وقد يببرر له ذلك من واقعنا الفلسطيني أنه ما دمنا نتحدث عن الاحالة الاجتماعية لدور النيابة والشرطة فان الواقع يفترض اجراء صلح بين أطراف على ضرر قد وقع وقد يظهر هذا جليا في نص الفقرة 4 من المادة 23 المتعلقة بالوساطة والتي لا تعند باعتراف الحدث إذا ما فشلت الوساطة وتم احالة الدعوى الى المحكمة المختصة.

اما في حال نجاح الوساطة و هو ما نصبو اليه فيتم تحرير محضر بذلك، موقع من جميع الأطراف وتسلم نسخة منه لكل طرف، ويتضمن اتفاق الوساطة تعهد الحدث تحت ضمان متولي أمره بتنفيذ التزام أو أكثر من الالتزامات المحددة في محضر الاتفاق كإصلاح الضرر الحاصل

¹ عبد الرحمان خلفي، الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري المقارن، دار بلقيس، الجزائر، 2016م، ص 155 .

² شادي جبارين، الوساطة في قانون الاحداث الفلسطيني، مجلة دنيا الوطن، 22، 9، 2019، 3:05 م، من موقع

https://www.pulpit.alwatanvoice.com/print/content.html.

للمجني عليه أو إجراء مراقبة طبية أو الخضوع لعلاج أو حتى عدم الاتصال مع أي شخص أو منعه من ارتياد أماكن محددة قد تسهل عودة الحدث للإجرام، أو الاتفاق على إيقاف إحدى التدابير الواردة في القرار بقانون بشأن حماية الأحداث محل الدراسة والتي تتناسب مع تأهيله¹.

وهذه التدابير تنقسم إلى قسمين، القسم الأول يتعلق بالأحداث ما دون سن الخامسة عشرة عاماً والتي نصت عليها المادة 36 من الفصل الرابع حيث: "يحكم على الحدث الذي لم يبلغ سن الخامسة عشر إذا ارتكب فعلاً مجرمًا إحدى التدابير الآتية: 1. التوبيخ. 2. التسليم. 3. الإلحاق بالتدريب المهني. 4. الإلزام بواجبات معينة. 5. الاختبار القضائي. 6. أمر المراقبة الاجتماعية. 7. الإيداع في إحدى دور الرعاية الاجتماعية. 8. الإيداع في إحدى المشافي المتخصصة".²

أما القسم الثاني يتعلق بالأحداث ما فوق سن الخامسة عشرة عاماً والتي نصت عليها الفقرة 2 من المادة 46 من القرار بقانون على أن تكون العقوبات على النحو التالي "2- إذا ارتكب الحدث جنحة تستلزم الحبس، يوضع في دار الرعاية الاجتماعية مدة لا تتجاوز ثلث مدة العقوبة المنصوص عليها في القانون، ويجوز للمحكمة بدلاً من الحكم بالإيداع أن تحكم عليه بإحدى التدابير المنصوص عليها في المادة (36) من هذا القرار بقانون أو الحكم عليه بتدبير بالخدمة للمصلحة العامة وفقاً للقوانين النافذة، 3- في حال الحكم بوقف تنفيذ العقوبة، فعلى قاضي الأحداث أن يقرن ذلك بإحدى التدابير المنصوص عليها في المادة (36) من هذا القرار بقانون، باستثناء تدبير التوبيخ. 4- لا تخل الأحكام السابقة في سلطة المحكمة في تطبيق أحكام الظروف القضائية المخففة الواردة في قانون العقوبات النافذ في الحدود المسموح بتطبيقها قانوناً على الفعل المجرم المقترف من الحدث".³

ولم يتم التطرق إلى الفقرة الأولى من المادة 46 حيث أنها تتحدث عن الحدث المرتكب لجناية والتي لا مجال لعرض الوساطة فيها حسب نص القرار بقانون محل الدراسة كما أننا نرى أن المادة 23 والتي تطرقت للوساطة جعلت التدابير الواردة في نص المادة 36 هي المحور الرئيسي لصريح نصها الواضح بالفقرة 3 من ذات المادة والتي سمحت باتخاذ التدابير باستثناء تدبير الإيداع وهنا

¹ المادة (3123) من القرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني.

¹ المادة (36) من القرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني.

² المادة (41312146) من القرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني.

اتفق مشرعنا الفلسطيني مع المشرع الاردني بنص الفقرة ب من المادة 13 من قانون الاحداث الاردني والتي تنص على أنه " لا يجوز توقيف الحدث أثناء مرحلة التسوية.

ويتم تنفيذ بنود الوساطة في الأجل المحدد في الاتفاق، شريطة ألا تزيد تلك المدة عن (3) سنوات وان كان الرأي لنا أن 3 سنوات هي فترة ليست بالقصيرة، كما تتولى شرطة الأحداث ومرشد حماية الطفولة العمل على تنفيذ بنود اتفاق الوساطة تحت إشراف نيابة الأحداث.

أما بخصوص الأثر المترتب على تنفيذ اتفاق الوساطة فان الدعوى الجزائية تنقضي وهو ما يتناسب ومصلحة الطفل الفضلى الا أن هذا لا يؤثر على حقوق المتضرر من الجريمة في رفع دعوى مدنية أمام المحكمة المختصة، وفي حال عدم تنفيذ بنود الوساطة، يتم السير في إجراءات الدعوى الجزائية مع الأخذ بعين الاعتبار ما تم تنفيذه من قبل الحدث، وفي هذه الحالة نشير الى ما تم الحديث عنه سابقا حيث لا يعتد بالاعتراف الذي اعترف به الحدث من مسؤوليته عن الفعل المنسوب اليه أثناء السير بإجراءات الوساطة اذا ما فشلت أو لم يتم تنفيذ بنودها ولجانا الى المحكمة المختصة. كما اعتبر المشرع اجراء الوساطة قاطعا للتقدم في فقرته الخامسة من المادة 23 من نص القرار بقانون بشأن حماية الأحداث.¹

اما الإجراءات العملية لأجراء الوساطة من قبل الوسيط فيمكن تلخيصها بالخطوات التالية:²
الخطوة الأولى: يقوم الوسيط ببناء الالفة بين أطراف النزاع، ويشرح قواعد الوساطة، ويبين بان دوره ليس متعلقا باتخاذ القرار، وانما المساعدة على الوصول الى اتفاق مقبول لكلا الطرفين. ويؤكد انه لا ينحاز الى جانب دون الاخر.

الخطوة الثانية: يروي أطراف النزاع ما حصل وعادة ما يبدا صاب الشكوى برواية جانبه من الواقعة ولا يسمح بمقاطعته وبعد ذلك يشرح الطرف الاخر روايته من الاحداث.

الخطوة الثالثة: يحاول الوسيط تحديد الحقائق والقضايا المتفق عليها، وتحديد احتياجات المتخاصمين وتلخيص وجهات النظر، ويطلب من الطرفين إعادة تلخيص وجهات نظرهم.

¹ شادي جبارين، الوساطة في قانون الاحداث الفلسطيني، مجلة دنيا الوطن،، 22، 9، 2018، 3:15، م ، من موقع <https://pulpit.alwatanvoice.com.print,content.html>.

² احمد محمد براك بن حمد، مرجع سابق، ص130.

الخطوة الرابعة: يطلب الوسيط من المتخاصمين التفكير بحلول للمشكلة ويضع قائمة بمجموعة الحلول الممكنة ثم يطلب من كل طرف شرح مشاعره تجاه كل حل ممكن.

الخطوة الخامسة: استنادا الى مشاعر الأطراف يقوم الوسيط بمراجعة الحلول الممكنة ويحاول تحديد حل يمكن ان لكلا الطرفين الاتفاق عليه.

الخطوة السادسة: يطلب الوسيط من المتخاصمين التفكير بحلول محتملة للمشكلة ويضع قائمة للحلول الممكنة.

الخطوة السابعة: استنادا الى مشاعر الأطراف يتم مراجعة الحلول الممكنة وتحديد المتفق عليها منها.

الخطوة الثامنة: يساعد الوسيط الأطراف على الوصول الى اتفاق يستطيع كل طرف التعايش معه، ويكون الاتفاق خطيا، ويناقش الأطراف كذلك ما سيحصل إذا فشل أي منهما في التعايش مع الاتفاق¹.

وبالنسبة للجهات المخولة في الوساطة وموعد مباشرتها:

عضو نيابة الاحداث، ويلزم بمباشرة الوساطة من قبل عضو نيابة الاحداث في حال تعرض الحدث لاتخاذ إجراءات قانونية بحقه بسبب ارتكاب أفعال معاقب عليها قانونا، ويلزم بعرض الوساطة قبل اتخاذ أي اجراء وقبل تحريك الدعوى الجزائية وتحديد الاستجاب.

اما الجرائم التي يجوز فيها الوساطة فتحرى الوساطة في جميع المخالفات والجنح المتعلقة بجبر الضرر للمجني عليه ويشمل الدعاوي الجزائية التي يكون فيها الحق العام هو المتضرر وعدم وجود مجني عليه.

ويتم عرض الوساطة وإصدار القرار المتعلقة بالوساطة من خلال مايلي:

- تثبيت اجراء الوساطة وتشكيل فريق الوساطة من الجهة المختصة بموجب اجراء خطي.
- يتم فتح محضر وساطة ويسجل فيه التاريخ والساعة والحضور ومباشرة عرض الوساطة وموافقة الأطراف على الوساطة وتكون هذه المرحلة الأولى في تثبيت الوساطة بالمحضر على ان يتم اكماله فيما بعد.

¹ احمد محمد براك بن حمد، مرجع سابق، ص131.

- يشكل فريق الوساطة بموجب تكليف من عضو النيابة الاحداث ويحدد فيه أسماء وصفة كل منهم، من الأجهزة الرسمية التي تتعامل مع الحدث ومتولي امره، ويجوز ادخال منظمات المجتمع المدني، أو أي شخص من المجتمع المدني، ويكون حضوره ضروريا لإتمام الوساطة.
- على عضو نيابة الاحداث ان يعرض كافة الأوراق والأطراف على فريق الوساطة لغايات اتمامها مع مراعاة المتابعة والاشراف من عضو نيابة الاحداث على كل ما يتم من الفريق وتصويب أي اجراء او تعديل أي اجراء او النظر باي امر مبلح للبت فيه خلال اللقاءات¹.

الفرع الثاني: الحماية الجنائية للطفل في مرحلة المحاكمة

تضمن قرار بقانون بشأن حماية الأحداث لسنة 2016 المعايير الدولية لحماية الاحداث، حيث جاء قانون حماية الأحداث منسجماً مع الاتفاقيات الدولية، حيث تضمن أهم الضمانات التي تكفل تحقيق المحاكمة العادلة للأحداث الجانحين²، والتي هي على النحو الآتي:

إعطاء قضايا الأحداث صفة الاستعجال: حيث تعتبر قضايا الأحداث من القضايا المستعجلة، ويراعى في جميع الأحوال الإفراج عن الحدث الموقوف احتياطياً في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة، شريطة ألا يشكل ذلك خطورة عليه وألا يضر بسير العدالة³.

سرية قضايا الأحداث: حيث تعتبر الملفات الخاصة بالأحداث ملفات سرية، يحظر نشرها أو السماح لغير محامي الحدث أو متولي أمره أو مرشد حماية الطفولة الإطلاع عليها دون إذن خاص من المحكمة، أو نيابة الأحداث إذا كان الملف قيد التحقيق كما يحظر نشر اسم وصورة الحدث أو أي معلومات تدل على شخصيته أو نشر وقائع التحقيق والمحاكمة أو ملخصها في أي وسيلة من وسائل النشر، ويجوز للمحكمة السماح بنشر الحكم النهائي، على ألا يذكر فيه سوى الأحرف الأولى من اسم الحدث أو كنيته أو لقبه⁴.

¹ احمد محمد براك بن حمد، مرجع سابق، ص132.

² نيابة حماية الأحداث، <http://www.pgp.ps/ar/SP/Pages/JuvenileProsecution.aspx> ، 2019\12\20، 4:50م.

³ المادة (8) من القرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني.

⁴ المادة (9) من القرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني.

المساعدة القانونية وحق التمثيل القانوني للحدث منذ بدء احتجازه: يجب أن يكون للحدث في الجنايات والجرح محامياً للدفاع عنه، سواء في مرحلة التحقيق الابتدائي أو المحاكمة، فإذا لم يوكل متولي أمره محامياً، تتولى النيابة أو المحكمة على حسب الأحوال ندبه على نفقتها¹.

حظر الدلالة على الحدث وعدم اعتبار إدانة الحدث من الأسبقيات: حيث يحظر وضع أي علامة مميزة على أي وثيقة علمية أو مهنية للحدث تدل على أنها صادرة عن دار الرعاية الاجتماعية كما لا تسري أحكام التكرار على الأحداث، ولا تسجل الأحكام الصادرة بحقهم في السجل العدلي، ولا تعتبر من الأسبقيات، ولا تطبق بحقهم العقوبات التكميلية والتبعية عدا المصادرة وإغلاق المحل².

الاعفاء من الرسوم و المصاريف: حيث يعفى الأحداث من أداء أية رسوم أو مصاريف أمام جميع المحاكم في الدعاوى المتعلقة بهذا القرار بقانون³.

عدم استخدام التوقيف إلا كملاذ أخير: حيث لا يجوز توقيف الحدث، إلا أنه إذا كانت ظروف الدعوى تستدعي خلاف ذلك جاز لنيابة الأحداث الأمر بتوقيفه في إحدى دور الرعاية الاجتماعية تحت ملاحظة مرشد حماية الطفولة المتابع وتقديمه عند كل طلب، على ألا تزيد مدة التوقيف عن 48 ساعة ما لم تأمر المحكمة بمدّها وفقاً لقواعد التوقيف المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية النافذ، كما يجوز بدلاً من الإجراء المنصوص عليه في الفقرة السابقة الأمر بتسليم الحدث إلى أحد والديه أو متولي أمره للمحافظة عليه وتقديمه عند كل طلب كما يجوز للمحكمة إخلاء سبيل الحدث الموقوف إذا وجدت في الدعوى أو في حالة الحدث ما يستدعي ذلك، وبشرط أن يقدم متولي أمره كفالة تضمن حضور الحدث في أي دور من أدوار التحقيق أو المحاكمة و في حال عدم وجود دور للرعاية الاجتماعية يوضع الحدث في محل توقيف خاص بالأحداث.

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يستمر توقيف الحدث أكثر من الحد الأدنى للعقوبة المقررة في القانون على الفعل المخالف للقانون الموقوف بسببه⁴.

²المادة (10) من القرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني.

³ المادة (11) من القرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني.

⁴المادة (14) من القرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني.

¹المادة (20) من القرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني.

إيجاد قضاء متخصص ومحكمة خاصة بالأحداث :حيث تنشأ في دائرة كل محكمة هيئة أو أكثر مختصة بنظر قضايا الأحداث¹، حيث تختص المحكمة دون غيرها بالنظر في أمر الأحداث أو الأطفال الموجودين في إحدى الحالات الصعبة التي تهدد سلامة الطفل البدنية أو النفسية أو المعرضين لخطر الانحراف، وفقاً لأحكام قانون الطفل النافذ²، وتشكل هيئة المحكمة من قاضٍ فرد بدرجة قاضي محكمة بداية للنظر في الجنايات والجنح والمخالفات، أو في إحدى حالات التعرض للخطر أو لخطر الانحراف، ولا تتعد المحكمة إلا بحضور مرشد حماية الطفولة وعضو نيابة الأحداث، وعلى المحكمة وقبل الفصل في أمر الحدث أن تناقش مرشد حماية الطفولة حيث يعتبر تقرير مرشد حماية الطفولة أساساً لتقدير حالة الحدث ومصالحته، ويجب أن يكون منتجاً في حكم المحكمة³.

المطلب الثاني: الاجهزة المتخصصة بتقديم الحماية الجنائية للطفل في القانون الفلسطيني

الفرع الاول: شرطة الأحداث

وهي الثاني: مختصة بأعمال جمع الاستدلات والضبط القضائي بقضايا الأحداث والأطفال المعرضين لخطر الانحراف⁴، ويصدر بتخصيصها قرار من وزير الداخلية، ويراعى عند تخصيصها أن تتضمن عناصر من الإناث⁵. ومن الجدير بالذكر أنه قد أعطى القانون الفلسطيني شرطة الأحداث مجموعة من المهام، وهذه الأعمال تتمثل فيما يلي :-⁶

1- استلام الحدث فور القبض عليه في حالة التلبس.

²المادة (24) من القرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني.

²المادة (1\26) من القرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني.

³المادة (25) من القرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني.

⁴المادة (1) من القرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني.

⁵المادة (15) من القرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني.

⁶سارة أمين عبد الكريم علي ، مرجع سابق، ص 112.

- 2- إعلام متولي أمر الحدث ومرشد حماية الطفولة فور القبض عليه أو تسلمه وفق مقتضى الحال عرض الحدث على نيابة الأحداث خلال 24 ساعة من لحظة القبض عليه.
- 3- اتخاذ التدابير اللازمة لمنع اختلاط الأحداث بالبالغين سواء في المحكمة أو أثناء النقل إليها أو منها أو أثناء الانتظار قبل مثوله أمامها أو بعد مثوله .

الفرع الثاني : نيابة الأحداث

وهي الثالث: مختصة بمتابعة قضايا الأحداث والأطفال المعرضين للخطر وخطر الانحراف¹، حيث تخصص بموجب أحكام هذا القرار بقانون نيابة للأحداث والأطفال المعرضين لخطر الانحراف لتتولى كل ما يتعلق بالأحداث والأطفال المعرضين لخطر الانحراف لدى المحكمة، وتجري نيابة الأحداث التحقيق طبقاً للإجراءات المقررة بقانون الإجراءات الجزائية النافذ، ما لم تتعارض مع أحكام هذا القرار بقانون، ويقوم عضو النيابة مباشرة بتكليف مرشد حماية الطفولة بجميع الأعمال والأبحاث الاجتماعية اللازمة للتوصل إلى إظهار الحقيقة ومعرفة شخصية الطفل والوسائل المناسبة لإصلاحه وحمايته².

ومن الجدير بالذكر أنه، نلمس في فلسطين تعاملًا رائعًا ومتكاملاً بين نيابة الأحداث وشرطة الأحداث، وخاصة إذا ما رأينا توجه النيابة العامة الدائم في الاستعانة بشرطة الأحداث في الوساطة وتوجيهها الدائم مع مصلحة الطفل الفضلى³.

الفرع الثالث : وزارة الشؤون الاجتماعية

أولاً: مرشد حماية الطفولة : وهو موظف عام في وزارة الشؤون الاجتماعية يعمل في دائرة حماية الطفولة، ويختص بمهمة تقييم حالة ومتابعة قضايا الأطفال طبقاً للقانون واللوائح والأنظمة الصادرة بموجبه⁴، حيث يتابع مرشد حماية الطفولة الحدث من مرحلة التحقيق وحتى المحاكمة، ويقدم تقريراً

¹المادة (1) من القرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني.

² المادة (16) من القرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني.

³ شادي جبارين، الوساطة في قانون الأحداث الفلسطيني، مجلة دنيا الوطن، 2019/9/22، من موقع <https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/445356.html>.

⁴المادة (1) من القرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني.

أولياً لعضو النيابة عن حالة وسلوك الحدث، بالإضافة إلى تقرير مفصل للمحكمة عند إحالة الدعوى إليها¹.

ومن الجدير بالذكر، ان عدد مراقبي السلوك التابعين لوزارة الشؤون الاجتماعية في محافظات الضفة ذاتها مقارنة بحجم العمل والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم مما يؤثر على فعالية المهام الموكلة لهم وجودتها خاصة فيما يتعلق بالتقارير الخاصة بحالة الأحداث في خلاف مع القانون والتي غالباً ما تكون مجرد نموذج للمعلومات يتم تعبئته ورفعها للمحكمة دونما استقصاء حقيقي لحالة الحدث ودون معرفة لوضعه الاجتماعي والاقتصادي والنفسي ناهيك عن متابعة حالة الحدث ومراقبة سلوكه أثناء وبعد اتخاذ التدبير القضائي بحقه وهنا لا بد من التأكيد على ضرورة وضع خطة شاملة للنهوض بواقع مراقبي السلوك نظراً لأهمية دورهم وحساسيته وضرورة تقريرهم في رسم خارطة طريق لكيفية التعامل مع الحدث في خلاف مع القانون².

اما فيما يتعلق بالقيمة القانونية لتقرير مرشد حماية الطفولة، فهي ترجع إلى ما يلي :-³

- يعتبر أساساً لتقدير حالة الحدث ومصالحته، وذلك في حالة لم تنفيذه من قبل أطراف الدعوى أو المحكمة ذاتها .

- يجب أن يكون منتجاً في حكم المحكمة، وهذا يعني أن التوصيات الواردة فيه أصبحت على سبيل الوجوب وليس على سبيل الاستئناس، وهذه القيمة القانونية تثبت في حال لم يتم تنفيذ تقرير مرشد حماية الطفولة سواء من قبل أطراف الدعوى أو المحكمة ذاتها.

ثانياً : مراكز الرعاية والتأهيل الإجتماعي : وهي دار ملاحظة ورعاية وتأهيل الأحداث والأطفال المعرضين للخطر وخطر الانحراف، وهي أي مؤسسة إصلاحية، حكومية، أو أهلية، يعتمد عليها الوزير بالتنسيق مع وزارة العدل ووزارة الداخلية والنيابة العامة للتحفظ على الأطفال وملاحظتهم، وإبواء وإصلاح وتأهيل الأحداث والأطفال المعرضين للخطر وخطر الانحراف علمياً ومهنياً، لإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع، وتنظم بموجب تعليمات يصدرها الوزير لهذا الخصوص⁴.

⁴ المادة (17) من القرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني.

² أماني المساعيد ، مرجع سابق ، ص70.

¹ سارة أمين عبد الكريم علي، مرجع سابق، ص 121.

⁴ المادة (1) من القرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني.

ومن الجدير بالذكر، أنه يوجد في الضفة الغربية مركزين للملاحظة والرعاية الاجتماعية هما، دار الأمل في مدينة رام الله، ودار رعاية الفتيات في مدينة بيت جالا، ولكن تفتقر هذه المراكز للبرامج التعليمية والثقافية للأطفال النزلاء، وذلك لقلة الامكانيات المادية المخصصة لهذه المراكز، وقلة عدد الكوادر العاملة فيها مما يؤدي إلى عدم قدرتها للقيام بواجباتها وتحقيق الهدف من إنشائها مما يؤثر على نجاعة التدبير القضائي المتخذ بحق الأحداث في خلاف مع القانون.¹

الفرع الرابع: المحاكم الفلسطينية

إذا لم تتم التسوية المنصوص عليها في المادة (23) من القرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني رقم (4) لسنة 2016 م فإنه يتم السير في إجراءات الدعوى الجزائية وفقا لأحكام هذا القرار بقانون.

ومن الجدير بالذكر، أنه قد نهج المشرع الفلسطيني في مجال العدالة الجنائية للأحداث منهاجا موفقا، حيث قام بتضمين قرار بقانون بشأن حماية الأحداث الساري المفعول في فلسطين عددا من ملامح السياسة الجنائية الحديثة في التعامل مع قضايا الأحداث، حيث نص على إنشاء محكمة خاصة للنظر في قضايا الأحداث والأطفال المعرضين للخطر وخطر الانحراف وأُفرد لها إجراءات خاصة تضع أمامها هدف رئيسي ألا وهو المصلحة الفضلى للطفل.

ويدخل ضمن تشيكة المحكمة مكتب الدفاع الإجتماعي الذي يشتمل على متخصصين في الطب الشرعي والإرشاد النفسي والاجتماعي كلما أمكن ذلك بالإضافة لمرشد حماية الطفولة، وللقاضي الاستعانة بأي جهة أخرى للاستئناس برأيها إذا اقتضت المصلحة الفضلى للحدث أو للطفل المعرض لخطر الانحراف ومتطلبات العدالة ذلك.²

كما مكن المحكمة من الانعقاد في أيام العطل الاسبوعية والرسمية وخلال الفترة المسائية في حال اقتضت الضرورة ذلك ومصلحة الطفل الفضلى وكذلك إمكانية عقد المحاكمة في دور الرعاية الاجتماعية .

وتتشكل محكمة الاحداث من :-

¹ أماني محمد عبد الرحمن المساعيد ، مرجع سابق ، ص 70.

² المادة (28) من القرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني.

- قاضي فرد بدرجة قاضي محكمة بداية، وينظر في جميع قضايا الأحداث سواء أكانت من نوع الجنايات أو الجرح أو المخالفات، بالإضافة إلى النظر في قضايا الأطفال المعرضين للخطر وخطر الانحراف، كما ينظر في قضايا الأحداث المتهمين بالاشتراك مع بالغين بحيث ينظر فقط في موضوع الحدث دون البالغ.
- عضو نيابة الأحداث.
- مرشد حماية الطفولة، ويجب عليه حضور جميع جلسات المحاكمة هو كما تتم مناقشته وجوباً من قبل المحكمة قبل الفصل في الدعوى.

المبحث الثاني: الحماية الدولية للطفل والاجهزة المتخصصة بتقديمها .

وفي هذا المبحث تم مناقشة الحماية الدولية للطفل والاجهزة المتخصصة بتقديمها، حيث ينقسم المبحث الى مطلبين، يتناول المطلب الاول الحماية الدولية لحقوق الطفل، اما المطلب الثاني فيتعلق بالأجهزة الدولية المتخصصة في حماية حقوق الطفل.

المطلب الاول: حدود الحماية الدولية للطفل.

إن لفكرة الحماية الجنائية للطفل في القانون الدولي أهمية كبيرة، وتستخدم هذه المفردة للإشارة الى داليتين أولهما ما يراد بها الأساس القانوني للحماية الدولية، بمعنى الأساس الملزم أي قوته الملزمة بتعبير آخر مصدر فاعلية القاعدة الدولية، وثانيتهما طبيعة العلاقة بين القواعد القانونية الدولية والقوانين الداخلية ، وذلك على فرعين على النحو التالي :-

الفرع الاول: أساس إلزام قواعد الحماية الدولية

إن البحث عن مدى التزام الدول بتنفيذ اتفاقيات الحماية، يُلجئنا بالضرورة الى البحث في الأساس الملزم لقواعد الحماية وفيما يتعلق بهذا الموضوع هناك اتجاهان:

الاول: الاتجاه التقليدي، والذي يرى الأساس الملزم يكمن في ارادة الدول، وفي هذا الاتجاه مذهبان الاول المذهب الارادي، الذي يرى ان ارادة الدول وحدها هي من يضيفي القوة الملزمة على القانون (المعاهدة) فالدول بإرادتها تلزم نفسها بالمعاهدات، وبدورهم اصحاب هذا المذهب انقسموا الى قسمين الاول، يرى ان الأساس الملزم للقواعد الدولية هو إرادة الدولة ذاتها دون ان تعلوها ارادة

أخرى، وهذا يعني ان الدولة هي من يقيد ارادتها بنفسها عن طريق الموافقة على إتباع ما تنص عليه القاعدة القانونية، ويترتب على ذلك أمران :- من ناحية، إذا لم تقيد الدولة نفسها بقاعدة معينة أو بإتباع سلوك معين، فالأصل أنها تحتفظ بحريتها في التصرف ومن ناحية أخرى، بما أن الدولة هي التي تقيد نفسها بإرادتها الخاصة، فإنها تستطيع بذات الإرادة أن تغير أو حتى تلغي هذا التقييد . هذا الراي سمي بنظرية (التحديد الذاتي او التقييد الذاتي) ¹، اما القسم الثاني من اتباع المذهب الارادي يقيم أساس إلزام القانون الدولي على أساس المساواة بين إرادات الدول، فلا تجعل للإرادة المنفردة لأية دولة دوراً أن تكون أساساً للإلزام، ولكي يتوافر عنصر الإلزام لقاعدة قانونية تخاطب إرادات متساوية يجب أن تصدر هذه القاعدة عن إرادة أعلى من هذه الإرادات المتساوية وهذه الإرادة العليا والتي تتكون نتيجة اتحاد الارادات المختلفة للدول الخالقة للقاعدة القانونية أساس إلزام القانون الدولي وبناء عليه سميت هذه النظرية نظرية الارادة المشتركة²، أما المذهب الثاني، في الاتجاه التقليدي، فهو المذهب الموضوعي الذي ينفي اصحابه الارادة كأساس لإلزام القواعد القانونية الدولية، ويرون ان قوة الالزام هذه تأتي من عناصر خارجية، الا انهم اختلفوا حول هذه العناصر إلى رأيين، ايضاً الاول اخذ بنظرية سميت (نظرية تدرج القواعد القانونية) والتي تتلخص بأن القواعد القانونية في أي نظام قانوني ليست كلها في نفس الدرجة وإنما تتدرج هرمياً بحيث تستمد كل قاعدة قوتها الإلزامية من القاعدة التي تعلوها، الأمر الذي يجعل القانون في شكل هرمي تتدرج قواعده من الفروع إلى الأصول حتى نصل إلى القاعدة الأساسية التي تستمد منها كافة القواعد قوتها الإلزامية وهذه القاعدة هي قاعدة قدسية الاتفاق او الوفاء بالعهد³، اما النظرية الثانية فهي النظرية الاجتماعية، وتقوم هذه النظرية على فرضية مغزاها ان القانون نتاج علاقات اجتماعية، حيث ان وجود الجماعات يحتم وجود علاقات تربطها وهذه العلاقات تتطلب بالضرورة وجود قواعد قانونية لتنظيم هذه العلاقات ، وعلى ذلك فإن المشرع عند أنصار هذه النظرية لا يخلق القاعدة القانونية بل يقتصر دوره على مجرد كشف القواعد القانونية التي تنشأ نتيجة التفاعلات الاجتماعية التي تتطلبها حاجات المجتمع وتطوراته .⁴

¹ أحمد أبو الوفا ، الوسيط في القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1996م ، ص 39.

² رياض صالح أبو العطا ، طبيعة القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2008م ، ص 91.

³ رياض صالح أبو العطا ، مرجع سابق ، ص 93.

⁴ رياض صالح أبو العطا ، مرجع سابق ، ص 96.

الثاني: وهو الفقه المعاصر، يرى الفقه المعاصر ان اساس الالزام للقواعد القانونية الدولية بما فيها قواعد الحماية الدولية لحقوق الانسان، لا يمكن رده الى معيار من بين المعايير السابقة، بل هناك معيار واحد او اساس ملزم يتكون من ثلاث اركان¹:

1- مصدر القاعدة القانونية شكلاً (العرف أو معاهدة أو مبدأ قانوني)، الذي يمثل في نفس الوقت اساس قوتها الملزمة

2- ارادة اشخاص القانون، التي لها الدور الاكبر في الفاعلية العملية للقاعدة القانونية.

3- هناك دائماً قواعد قانونية ملزمة، سواء وافق عليها اشخاص القانون الدولي او لم يوافقوا، باعتبارها اساس المجتمع الدولي (كتحريم العدوان والوفاء بالعهد... الخ)

ويذهب البعض من انصار هذا الاتجاه الى ان القوة الملزمة للقواعد القانونية الدولية تتبع من الحقائق المادية المتعلقة بحياة الافراد، وضرورة التعاون بين الجماعات الدولية، الذي لا يكون ذا جدوى الا إذا نُظِم بقواعد قانونية تراعيها الدول في تعاملها مع بعضها البعض².

وعلى الدول ان تحترم وتضم حقوق الافراد، كما نصت عليه المادة (2) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على: ((التزام الدول الاطراف بهذا الميثاق بالنسبة لجميع الافراد الموجودين على اراضيها او التابعين لها، باحترام وضمانة الحقوق المعترف بها في هذا الميثاق)).

وفيما يتعلق بالحقوق السياسية والمدنية، لا يتطلب إعمالها أكثر من امتناع الدولة عن تقييدها، وهذا ما برز في المادة الثانية الفقرة الاولى اعلاه، وبهذا الاعتبار تكون التزامات الدول تجاه تفعيل هذه الحقوق التزاماً فورياً، وبما أن هذه الحواجز هي من وضع السلطة ذاتها فواجبها هو التوقف او عدم وضع هذه المعوقات، الا أن الفقرة الثانية - المتعلقة بمعالجة انتهاك الحقوق والثالثة، تُشعر بضرورة قيام الدولة بعمل او التزامات ايجابية، ولو بصورة محدودة - فيما يتعلق بالفقرة الثانية - لضمان حماية هذه الحقوق . وُزِدَةُ المَحْضُ، ان العهد الدولي يوجب على الدول اتخاذ الاجراءات الكفيلة باحترام حقوق الافراد، ويتحقق ذلك بجملة اجراءات ايجابية وسلبية، وهذا ما تختلف فيه هذه

¹ عبد الحميد عبد الغني، الميثاق الدولي لحقوق الانسان، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد4، 1955 م، ص 22-23.

² صالح زيد قصبلة، ضمانات الحماية الجنائية الدولية لحقوق الانسان، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2، 2009 م، ص234وما بعدها.

الفئة من الحقوق عن الفئة الثانية، وهي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي لا يمكن الحديث عنها بعيداً عن مساهمة الدولة في تهيئة الاسباب اللازمة للتمتع بها¹. وعلى أي حال فان القانون الدولي لحقوق الانسان، لا يلزم الدول الاطراف في اتفاقيات الحماية بتطبيق هذه الاتفاقيات مباشرةً ذلك، لان الغرض من هذه الاتفاقيات ليس مجرد تنفيذ الدول للالتزامات معينة على الصعيد الدولي، وإلا لكان من الهين على الدول الالتفاف على المبادئ التي تقرها تلك الاتفاقيات بإجراءات شكلية، - وهو ما متحقق فعلاً مثل آليات رفع التقارير، التي تظهر فيها الدول التزامها التام بالاتفاقيات المنظمة لتلك التقارير وتعكس صورة مشرقة لحقوق الانسان داخل اقاليمها، مع ان هذه التقارير قد يصدر من اكثر النظم شمولية، والتي لا يمكن التكلم فيها عن وجود حقوق للمواطنين، بل قد يكون انضمام هذه الدول لهذه الاتفاقيات يأتي لأغراض دولية بحتة، دون ان يكون لذلك علاقة بأصل ممارسة الحقوق داخل الدولة، كأن يكون الغرض من الانضمام تجنب النقد الدولي، او الادانة الدولية، او اظهار الدولة في المحافل الدولية بأنها لا تقف على الضد من ممارسة هذه الحقوق، لكن المراد من هذه الاتفاقيات والمعاهدات هو حماية حقوق الافراد في مواجهة الدولة على ارض الواقع، وبالشكل الذي يجعل الافراد في منأى من ضغط السلطة وتعسفها في ممارستها لسلطانها تجاههم، بإنشاء آليات تعكس صورة واضحة عما يجري على الأرض².

ومن ناحية اخرى، يذهب العديد من فقهاء القانون الدولي الى ان قواعد حقوق الانسان الدولية هي قواعد امرة، يتعين احترامها ولو لم يوجد اتفاق تعاقدي بشأنها، إنطلاقاً من ان المساس بهذه الحقوق هو مساس بالصالح العام للمجتمع الدولي، إذ يترتب على التجاوز على تلك الحقوق انتهاك لقواعد ترتبط بقيمة الانسان المجردة، والتي تتجاوز من الناحية الموضوعية الحدود السياسية للدول، اضافة الى ان هذا المساس بهذه الحقوق يؤدي الى التجاوز على القيم التي يحاول المجتمع الدولي جعلها سائدة وراسخة في الممارسة الدولية، خلاف ذلك يتحقق اذا تكررت ولو بصورة فردية انتهاكات هذه الحقوق³.

¹ باتريس رولان وبول تافيرنييه، الحماية الدولية لحقوق الانسان نصوص ومقتطفات،، تعريب جورجيت الحداد، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ط2، 2008م، ص32.

² محمد يوسف علوان و محمد خليل موسى ، القانون الدولي لحقوق الإنسان المصادر ووسائل الرقابة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ط2، 2005 م، ص122.

³ ابراهيم علي بدوي الشيخ، المحكمة العربية لحقوق الإنسان دراسة في خلفية إنشاء المحكمة ومضمون نظامها الأساسي وافاقها المستقبلية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2017م، ص179.

الفرع الثاني: طبيعة العلاقة بين القواعد القانونية الدولية والقوانين الداخلية

يوجد شبه اتفاق بين فقهاء القانون الدولي على سمو القواعد القانونية الدولية - باعتبارها قواعد أمره - على القانون الداخلي، ولا يجوز الاتفاق دولياً على خلافها، وبالتالي يترتب على مخالفة هذه القواعد من قبل الدولة بما تشرعه من تشريعات دستورية وعادية، يضع الدولة في موضع المسائلة امام الامم المتحدة والمؤسسات الدولية الرقابية، سواء كانت هذه المؤسسات عالمية او اقليمية، فميزة قانون حقوق الانسان الدولي تظهر في علو هذا القانون على ارادة المشرع الوطني، بحيث يترتب على مخالفته الاثار القانونية المعمول بها في التنظيم الدولي¹.

ويقصد بالقاعدة الآمرة من القواعد العامة للقانون الدولي، ((القاعدة المقبولة والمعترف بها من قبل المجتمع الدولي ككل، على أنها القاعدة التي لا يجوز الإخلال بها والتي لا يمكن تعديلها إلا بقاعدة لاحقة من القواعد العامة للقانون الدولي، لها ذات الطابع²)).

الا ان وصفها بالقواعد الامرة لا يصدق بالنسبة لجميع حقوق الانسان، فميثاق الامم المتحدة وباستثناء الحق بالمساواة، وعدم التفرقة، وحق تقرير المصير، فإن الميثاق لم يفصل حقوق الانسان ولم يجعل من التزامات بعينها واجبة على الدولة تجاه حقوق معينة. الا إنه يلاحظ ان تعامل الدول مع قاعدة علوية الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الانسان ليست واحدة، بل تختلف قيمة هذه الاتفاقيات والمعاهدات باختلاف الدول، ويمكن رؤية اربعة اتجاهات في هذا الصدد:

الاول: يمنح اتفاقيات حقوق الانسان افضلية على دساتيرها الوطنية، وبالتالي تجعل من هذه الاتفاقيات ذات سمو مطلق داخليا ويكون معدلاً لكافة القواعد القانونية سواء الدستورية منها والعادية (القوانين) ومن هذه الدول هولندا وفرنسا.

الثاني: يعطي لهذه الاتفاقيات درجة مكافأة ومساوية للدستور، وبالتالي فهو ذات علوية فقط على التشريعات العادية داخل الدولة، ومن هذه الدول الولايات المتحدة الامريكية والنمسا.

¹ محمد فؤاد جاد الله، الاليات الدولية لحماية حقوق الانسان ومجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2010م، ص19.

² المادة 53 من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات الدولية سنة 1969.

الثالث: يعطي لاتفاقيات حقوق الانسان درجة اعلى من التشريع العادي، ولكن لا تسمو الى درجة القواعد الدستورية، وهذا يجعلها دون تلك القواعد درجة ومن الدول التي اعطت لهذه الاتفاقيات هذه القيمة اليونان وبلجيكا وسويسرا.

الرابع: الدول التي تعطي لهذه الاتفاقيات درجة تكافأ التشريعات العادية، وهذا ما هو مطبق في أغلب دول العالم.

يضاف إلى هذه الدولة فئة اخرى سكنت عن تحديد مركز القواعد التي تناولت حقوق الانسان في الاتفاقيات الدولية في نظامها القانوني أي انها لم تحدد قيمة تلك الاتفاقيات الدولية مثل الاردن. وفيما يتعلق بالموضوع اعلاه، أي قيمة قواعد حقوق الانسان بالنسبة للنظم القانوني الداخلي، تثار مشكلة تطبيق القاضي الوطني للقانون الداخلي، ولا مشكلة اذا ما كانت القاعدة الدولية تم ادراجها في النظام القانوني الداخلي، ولكن المشكلة اذا لم تكن القاعدة كذلك.

في هذه الحالة يمكن اللجوء الى عدة حلول، منها معرفة هل النظام القانوني في دولة القاضي يأخذ بمبدأ وحدة القانون او ثنائية القانون، او تكييف القاعدة القانونية الدولية، وبمقتضى اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969، المادة السابعة والعشرون، تكون الغلبة للقانون الدولي وللاتفاقيات الدولية على قواعد القانون الداخلي¹.

من جهة اخرى فان اتفاقيات الحماية تقوم بإنشاء اجهزة دولية، لأجل ضمان تطبيق قواعدها، وبالتالي ضمان الحقوق والحريات المُشرّعة فيها، على سبيل المثال مجلس حقوق الانسان، ولجنة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، وعلى مستوى الاتفاقيات الاقليمية للجنة الامريكية لحقوق الانسان، والمحكمة الاوربية لحقوق انسان، وفي معرض ادائها لواجباتها تقوم هذه اللجان بإصدار قرارات معينة فهل تعد قرارات هذه المنظمات مصدر لقواعد قانونية ملزمة؟

اختلف الفقهاء في قيمة هذه القرارات إلى فريقين، فمنهم من رأى أنها تساهم بطريق غير مباشر في خلق قواعد دولية ملزمة، من خلال العرف أو إذا ما صيغت هذه الاتفاقيات الدولية بشكل قواعد قانونية في الاتفاقيات الدولية، وهذا ما عبر عنه القاضي ديلارد (Dillar) في رأيه الملحق بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في قضية الصحراء الغربية عام 1975، حيث قال: ((هناك زعم

¹ محمد يوسف علوان و د. محمد خليل موسى، مرجع سابق، ص 77.

أن قراراً منفرداً صادراً من الجمعية العامة للأمم المتحدة ليس له قوة إجبارية، ولكن الأثر التراكمي للعديد من القرارات ذات المحتوى المشابه والصادر بأغلبية كبرى ومكررة خلال فترة زمنية قصيرة من الزمن، يمكن أن يصبح تعبيراً عن الركن المعنوي، وهي تشكل بهذا قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفية)).

أما الفريق الثاني من الفقهاء، ذهبوا إلى أن قرارات المنظمات الدولية لا تعتبر بأي حال مصدر للقواعد القانونية الدولية، وذلك يرجع إلى أن منطقتها يفتقر إلى الصياغة القانونية التي لا بد من توافرها في القواعد القانونية، إذ أنها تشتمل على مفاهيم تتراوح بين سياسية وقانونية، يضاف إلى أن الصفة الملزمة المصاحبة لها تتبع أصلاً من الالتزام بالمعاهدة المنشأة للمنظمة نفسها، فلا يعدو الالتزام بها إلا التزام بالمعاهدة ذاتها¹.

مما تقدم، فإن أعمال قواعد الحماية الدولية لحقوق الإنسان تتطلب التفاعل بين القانون الدولي والداخلي، ولغرض ضمان أكبر استجابة ممكنة من الدول في الانضمام لهذه الاتفاقيات، وباعتبارها مساوية لغيرها من أنواع المعاهدات الدولية، فتسري عليها النظم القانونية التي وضعتها اتفاقية فيينا للمعاهدات الدولية لسنة 1969، ومن هذه النظم نظام التحفظ، وإذا كان التحفظ ممكناً في أنواع المعاهدات الدولية المختلفة، فإن آثاره تكون أكبر بالنسبة لاتفاقيات حماية حقوق الإنسان، لأنه ينطوي على إجازة للطرف المسئول عن أعمال هذه الحقوق (وهو الدولة)، للتملص من التزامه هذا، مما قد يؤدي إلى مبالغة الدول في ممارسة التحفظ للتهرب من هذه الالتزامات².

والتحفظ كما عرفته اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات في المادة (2) الفقرة (د) إن (التحفظ يعني: إعلان من جانب واحد أياً كان صيغته أو تسميته، يصدر عن الدولة عند توقيعها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها إلى معاهدة، وتهدف به استبعاد أو تعديل الأثر القانوني لإحكام معينة في المعاهدة من حيث سريانها على هذه الدولة)، يشير التعريف إلى أن الدولة تقبل بعموم المعاهدة، باستثناء حكم أو أحكام معينة لأسباب معينة، وتريد عدم تنفيذ أو تعديل هذه الأحكام، لأجل القبول أو الانضمام،

¹ أشرف عرفات أبو حجازة، ادماج قرارات مجلس الأمن الصادرة طبقاً للفصل السابع وتنفيذها في النظم القانونية الداخلية للدول الاعضاء، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 61، 2005 م، ص 337 وما بعدها.

² سلوان رشيد عنجر، القانون الدولي لحقوق الإنسان وداستير الدول، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الموصل، العراق، 2004 م، ص 155.

ولولاه لرفضت الدولة الدخول بها، وأصل هذا المبدأ من السيادة، الذي بموجبه يمكن للدولة القبول بالمعاهدة والتحفظ على بعض احكامها¹.

ويرى البعض إن للتحفظ دورا سلبيا، اذ انه يؤدي الى الغاء المساواة بين الافراد، والتمايز فيما يتمتعون به من حماية دولية، ويحول كذلك دون قيام وحدة القانون الاتفاقي².

وممالا شك فيه ان ابداء التحفظ على اتفاقيات حقوق الانسان، كفيل بتعطيل هذه الاتفاقيات ويقلص كثيرا من الحماية المرجوة منها لحقوق الافراد، وتظهر مشكلة التحفظات في اطار اتفاقيات الحماية من القصد المراد من هذه الاتفاقيات، والتي ترمي الى تأسيس قواعد موضوعية تعمل على توفير ضمانات اجرائية، تؤمن احترام هذه القواعد وهنا يبرز التناقض بين اتفاقيات الحماية وبين التحفظ، ومن الملاحظ ازدياد عدد التحفظات التي توضع على اتفاقيات الحماية، الامر الذي دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة الى ابداء انزعاجها من التحفظات التي وضعت على اتفاقية حقوق الطفل، كما جاء في اعلان فيينا الذي تبناه مؤتمر الامم المتحدة لحقوق الانسان عام 1993: ((حث الدول على تقليل مدى التحفظات التي تضعها على الوثائق الدولية لحقوق الانسان، وأن تكون هذه التحفظات محدودة وضيقة بأقصى ما يمكن، مع التأكد من ان اياً منها لا يتعارض مع موضوع وغرض المعاهدة...))

رغم ان تعريف التحفظ الوارد في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات الدولية اشار اليه باعتباره (إعلان من جانب واحد)، مما يوحي ان التحفظ باعتباره اعلاه يصدر وينتج اثاره بإرادة منفردة، الا ان التمعن به يرينا إنه تصرف ناتج من النقاء ارادتين او اكثر، ذلك ان اثاره تتوقف على قبول طرف او اطراف معينة بالاتفاقية، وبالتالي فانه يسري بالنسبة للدولة المتحفظة والدولة او الدول القابلة بهذا التحفظ، اما من يرفض التحفظ من الدول الاطراف بالاتفاقية او المعاهدة، فلا تحكم علاقته مع الدولة المتحفظة الاتفاقية المعنية، وإذا تطلب الامر أعمال الاتفاقية فإنها تسري على علاقتهما بالنصوص الاصلية للمعاهدة، دون تحفظ حسب المادة (4120ب) من اتفاقية فيينا³.

¹ محمد المجذوب، القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت - لبنان، ط5، 2004 م، ص516.

² محمد المجذوب، مرجع سابق، ص516.

³ ايمن السباعوي ابراهيم الحسن، التحفظ في المعاهدات الدولية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، العراق، 1995م، ص 49 وما بعدها.

نصت اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات الدولية لسنة 1969، المادة (19) على: (ان للدولة لدى توقيع معاهدة معينة او التصديق عليها او قبولها او اقرارها او الانضمام اليها، ان تضع تحفظاً معيناً ما لم: أ- تحضّر المعاهدة هذا التحفظ، ب- نصت المعاهدة على انه لا يجوز ان توضع إلا تحفظات محددة، ليس من بينها التحفظ موضوع البحث ج - ان يكون التحفظ في الحالات التي لا تنص عليها الفقرتان أ وب منافياً لموضوع المعاهدة وهدفها)، ان نص هذه المادة يشير الى أن تعالج الاتفاقية نفسها موضوع التحفظات ضمن نصوصها، وبالرجوع الى اتفاقيات حماية حقوق الانسان نرى ثلاث اتجاهات في معالجة موضوع التحفظ:¹

الاتجاه الاول: يضم الاتفاقيات التي حظرت التحفظ بشكل مطلق. منها اتفاقية مكافحة التمييز العنصري في مجال التعليم في المادة التاسعة منها.

الاتجاه الثاني: وهي تلك الاتفاقيات التي وضعت معالجات لموضوع التحفظ بأحكام خاصة، مثل حظر نسبي للتحفظ او ايجاد آلية معينة للاعتراض على التحفظ من قبل الاطراف او منع وضع تحفظات على نصوص بعينها، ومن الامثلة على هذا الاتجاه الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري المادة (20)، التي تضمنت حظراً على قبول التحفظات التي تنافي موضوع الاتفاقية، او مقاصدها، او من شأنه ان يعطل عمل هيئة من الهيئات المنشأة بالمعاهدة.

الاتجاه الثالث: ويضم الاتفاقيات التي لم تنص على موضوع التحفظ بشكل مطلق، اي انها سكتت فيما يتعلق به، وهنا لا بد من الرجوع الى القواعد العامة المنظمة لموضوع التحفظ، ومن ابرز الاتفاقيات التي لم تنص على التحفظ العهدين الدوليين، وفيما يتعلق بعدم النص على التحفظ جاء في التعليق الذي صدر عام 1994 برقم (24) في الدورة الثانية والخمسون للأمم المتحدة، في الفقرة السادسة من التعليق (ان عدم وجود حظر على ابداء التحفظات لا يعني اجازة قبول اي تحفظ).

اضافة الى ما تقدم، فان هناك فقرة في الاعلان المشار اليه تعطي اهمية لموضوع التحفظ على اتفاقيات الحماية، وهي الفقرة (17) والتي اشتملت على اشارة الى ان هذا النوع من الاتفاقيات لا تقبل تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل المطبق في العلاقات الدولية، الذي يجيز لدولة ايقاف العمل او التحفظ على حكم في معاهدة مقابل تصرف دولة يتضمن نفس المحتوى².

¹ ايمن السباعوي ابراهيم الحسن، مرجع سابق، ص 49 وما بعدها

² ايمن السباعوي ابراهيم الحسن، مرجع سابق، ص 49 وما بعدها.

اما بالنسبة للإسحاب من معاهدات الحماية الدولية لحقوق الانسان، فيلاحظ ان هناك نوعين من المعالجة في اتفاقيات، الاول وهو الاتفاقيات التي تجيز لأطرافها الانسحاب منها، مثل الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان المادة(58)، والاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان المادة(78)، والبروتوكول الاختياري الاول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية المادة(12) منه، أما النوع الثاني من الاتفاقيات، فهي تلك التي لا يوجد فيها نص يتناول موضوع الانسحاب، مثل العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان، فهل يبيح عدم وجود نص خاص بالانسحاب للدول الاطراف في معاهدات الحماية الدولية، ان تنسحب منها متى شاءت؟.

تناولت اللجنة المعنية بحقوق الانسان (لاحقاً مجلس حقوق الانسان)، حالت سكوت العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية عن موضوع الانسحاب، واستمرارية الالتزامات الملقاة على عاتق الدول الاطراف، فأوضحت في تعليقها العام المرقم (61/26) الصادر في سنة 1977، ان الانسحاب من اتفاقية حامية لحقوق الانسان كالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية يتعارض مع طبيعة هذه الاتفاقيات، إذ أنها لا تتطوي على حق الانسحاب او النقص، واستخلصت اللجنة استناداً الى خلو العهد من نص بشأن الانسحاب منه، وبالرجوع الى القواعد العامة المتعلقة بالانسحاب الواردة في المادة(12)¹ من اتفاقية فيينا، فإن ارادة الدول الاطراف في العهد اتجهت الى استبعاد امكانية الانسحاب منه، وعليه فإن اللجنة ترى بان العهد بمثابة تقنين لحقوق الانسان المعترف بها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان، وبالتالي فلا يمكن ان تكون ذات طابع مؤقت الذي تتصف به الاتفاقيات القابلة للإلغاء².

مما تقدم نرى ان هناك جهد دولي جاد للحد من التحفظات، التي تُفرغ اتفاقيات الحماية من محتواها نظراً لما تتمتع فيه هذه الاتفاقيات من صفة موضوعية، ترتبط وجوداً وعدماً مع وجود الأفراد، إلا أن التحفظ من جانب اخر يشكل الحل لإشراك اكبر عدد ممكن من الدول في اتفاقيات الحماية الدولية .

¹ سلوان رشيد عنجو، مرجع سابق، ص159-162.

² محمد يوسف علوان و د محمد خليل الموسى، مرجع سابق، ص55.

المطلب الثاني: الأجهزة الدولية المتخصصة في حماية حقوق الطفل

عندما أنشئت اتفاقية حقوق الطفل آلية دولية لمراقبة تطبيق حقوق الطفل وهي لجنة الطفل فإن هذا لا يعني أن ضمانات حماية هذه الحقوق تقتصر على اللجنة وحدها. وذلك لأن حقوق الطفل تناولتها الاتفاقيات العامة لحقوق الإنسان الدولية والإقليمية على حد سواء. كذلك فإن القانون الدولي الإنساني أسبغ حمايته على الأطفال بشكل خاص. وبالتالي فإن وسائل حماية حقوق الطفل في القانون الدولي متعدد، حيث يستفيد الطفل من أعمال الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بنشر وكفالة حقوق الإنسان. ومن المتصور أيضاً أن مراقبة تطبيق حقوق الطفل تدخل في اختصاص اللجان التي أنشأتها اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية. وإذا كانت حقوق الإنسان هي قيم ومبادئ عالمية، فإن الاحترام الدقيق لحقوق الطفل هو بمثابة حماية جماعية ينبغي تحقيقها باستخدام كافة الوسائل المتاحة على المستويين الدولي والإقليمي.

ومن الجدير بالذكر أن، ان الية تنفيذ القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الطفل يتطلبان اتخاذ تدابير عملية وقانونية من قبيل سن التشريعات وضرورة التعريف بهما فضلا عن موائمة القانون الوطني للدولة ليتوافق مع الالتزامات الدولية، الا ان اليات تنفيذ كلا القانونين قد يختلفان، فآليات تطبيق القانون الدولي الإنساني هي اليات محددة وهي على وجه الخصوص مطالبة الدول للدول الأخرى كفالة احترام القانون الدولي الإنساني¹، كما ان هناك احكاما عن إجراءات التحقيق والية الدولة الحامية والية اللجان الدولية ولتقصي الحقائق فضلا عن ذلك يوكل الى اللجنة الدولية للصليب الأحمر دور أساسي في تامين احترام القواعد الإنسانية².

اما اليات تنفيذ حماية حقوق الطفل فتتسم بالتعقيد وتتضمن خلاف القانون الدولي الإنساني نظما إقليمية فضلا عن وجود هيئات إشرافية من قبيل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان وهيئاتها الفرعية والفرق العاملة والتي تتمثل مهمتها في مراقبة أوضاع حقوق الانسان والابلاغ عنها، وتؤدي

¹ يحيى ياسين سعود، مرجع سابق، ص36.

² تشكل اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر العناصر الثلاثة التي تكون منها الحركة الدولية للصليب الأحمر واهلال الأحمر، وكقاعدة عامة يجمع ممثلو هذه المنظمات كل اربع سنوات مع ممثلي الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف في مؤتمر دولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر: انظر جون ماري هنكرتس، اسهام في فهم واحترام حكم القانون في النزاع المسلح، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، 2005، ص26.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان دورا رئيسيا في حماية حقوق الانسان وتعزيزها ويتمثل دورها في تعزيز فعالية أجهزة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة وزيادة القدرة الوطنية والإقليمية والدولية على حماية حقوق الانسان وتعزيزها.¹

الفرع الاول: الاجهزة الدولية العامة التي تتناول حماية الطفل

تقوم الأمم المتحدة باختصاصات متعلقة بحماية الأطفال، وذلك من خلال مؤسساتها الرئيسية التي تقوم ببعض الاختصاصات في مجال الحماية الدولية للأطفال²، حيث كانت قضايا مناقشة قوانين الحرب حساسة في بداية تشكل الأمم المتحدة، ويشكل الهيكل الداخلي للأمم المتحدة من ستة أجهزة رئيسية كما اشارت بذلك المادة (7) من ميثاق الأمم المتحدة، وهي: الجمعية العامة، ومجلس الامن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصايا، والأمانة العامة، والمحكمة الدولية.

1- مجلس الامن:

لا بد أن يكون الأطفال في بؤرة اهتمام الأمم المتحدة. وينبع دور مجلس الامن في حماية الأطفال من خلال العمل على حفظ السلم والامن الدولي سواء عن طريق تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية او عن طريق تدابير القمع والمنع المناسبة وذلك في حالات تهديد السلم او الاخلال به³. ويعد قرار مجلس الأمن رقم 1261 (1999) أول قرار يعترف بالتأثير العام والسلبى للصراعات المسلحة على الأطفال، وما يترتب على ذلك من آثار طويلة الأجل على السلام والأمن والتنمية المستدامة. ويحث مجلس الأمن في هذا القرار جميع أطراف النزاع على التقيد بالالتزامات المحددة المعقودة لكفالة حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح، وعلى الأخص، وقف اطلاق النار إنسانياً لأغراض التطعيم وتوزيع مواد الإغاثة، وبعدم مهاجمة المدارس والمستشفيات وعدم استخدام الألغام الأرضية، وعدم تجنيد الأطفال أو استخدامهم كجنود⁴.

¹ يحيى ياسين سعود، مرجع سابق، ص39.

² عصام محمد احمد زناتي، دراسات في حقوق الانسان، مجلس حقوق الإنسان، العدد الأول، 2007، ص108.

³ عصام الدين بسيم، منظمة الأمم المتحدة: دراسة نظرية للقواعد الواردة في الميثاق وتطبيقاتها العملية من خلال ما تقوم به، دن، د.س، ص311.

⁴ عادل عبد الله المسدي، الحماية الدولية للأطفال في أوقات النزاعات المسلحة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2007م، ص35.

2-الجمعية العامة:

وتعتبر الجمعية العامة الجهاز الرئيس للأمم المتحدة لأنها الفرع الوحيد الذي تشترك فيه كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على قدم المساواة ويكون لكل دولة صوت واحد داخل الجمعية العامة ولا يجوز ان تمثل أي دولة عضو بأكثر من خمسة مندوبين ولكن يجوز ان تعين مندوبين احتياطيين ومستشارين وخبراء ومعاونين ويجوز لهم ان يحلو محل الأعضاء الأصليين وذلك بعد موافقة رئيس وفد الدولة العضو لدى الجمعية العامة¹.

كما تعدّ الجمعية العامة هي الجهاز الوحيد من أجهزة الأمم المتحدة التي تشترك في عضويته الدول أعضاء المنظمة جميعها، ولهذا فإنها تتمتع بأهمية كبيرة، كما ترجع الأهمية كذلك إلى ما تتمتع به الجمعية العامة من اختصاص عام شامل يحيط بكل ما يدخل في دائرة نشاط الأمم من أمور². وفي إطار حقوق الإنسان،³ تنص المادة 13 من الميثاق على أن تنشئ الجمعية العامة دراسات وتشير بتوصيات من أجل: "الإعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة بلا تمييز بينهم في الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء". وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة تعدّ أكثر أجهزة الأمم المتحدة التي تتبنى المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.⁴ فقد تبنت الجمعية العامة بعض الإعلانات وأصدرت العديد من القرارات بهدف حماية الأطفال، وتدعيم الالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني، مثل الإعلان الخاص بحماية الأطفال والنساء في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة 1974.

3-المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

وقد تم تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا للمادة (61) التي تنص على الاتي: "1- يتألف المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أربعة وخمسين عضوا من الأمم المتحدة تنتخبهم

¹ حمدي بدران، مرجع سابق، ص 120.

² محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثامنة، 1997 م، ص 145.

³ أحمد أبو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الإنسان في إطار منظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2005م، ص 33.

⁴ أحمد أبو الوفا، نظام الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة لحماية حقوق الإنسان، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 54، 1998، ص 23.

الجمعية العامة، 2- مع مراعاة احكام الفقرة (3) ينتخب ثمانية عشر عضوا من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي كل سنة ولمدة ثلاث سنوات ويجوز ان يعاد انتخاب العضو الذي انتهت مدته مباشرة، 3- في الانتخاب الأول بعد زيادة عدد أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي من سبعة وعشرين الى أربعة وخمسين عضوا، يختار سبعة عشرون عضوا إضافيا علاوة على الأعضاء المنتخبين محل الأعضاء التسعة الذين تنتهي مدة عضويتهم في نهاية هذا العام. وتنتهي عضوية تسعة من هؤلاء الاعضاء السبعة والعشرين الاضافيين بعد انقضاء سنة واحدة، وتنتهي عضوية تسعة اعضاء آخرين بعد انقضاء سنتين، ويجرى ذلك وفقا للنظام الذي تضعه الجمعية العامة. 4. يكون لكل عضو من اعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي مندوب واحد.

وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي دور بارز في مجال حقوق الانسان عن طريق وظائف وسلطات المجلس المنصوص عليها في الميثاق وتلك التي تتعلق بالدراسات والتقارير عن المسائل الدولية في أمور الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة، وله ان يقدم توصياته في قضايا حقوق الانسان مثل حقوق الطفل الى الجمعية العامة والى أعضاء الأمم المتحدة والى الوكالات المتخصصة ذات الشأن، وله ان يقدم توصيات فيما يختص بإشاعة احترام الانسان والحريات الأساسية ومراعاتها¹. وطبقا لنص المادة (64) من الميثاق: "للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يتخذ الخطوات المناسبة للحصول بانتظام على تقارير الوكالات المتخصصة، وفي قضايا حقوق الأطفال فان المجلس الاقتصادي والاجتماعي يحيل هذه الموضوعات الى اللجنة الاجتماعية والتي تقوم بدورها بأعداد تقاريرها التي تتضمن مشروعات وقرارات وتوصيات بشأن حماية حقوق الأطفال للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للموافقة عليها².

ومن الجدير بالذكر أنه تنص معظم اتفاقيات حقوق الانسان بشكل عام وحقوق الطفل بشكل خاص على انشاء اليات دولية للمتابعة والمراقبة وتتكون هذه اللجان من خبراء ولها صلاحية تلقي التقارير بصفة دورية من الدول الأطراف لمعرفة مدى التزام تلك الدول ووفائها بالتزاماتها، ويتمتع البعض

¹ ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، إدارة شؤون الاعلام، الأمم المتحدة، نيويورك، 1999م .

² حمدي بدران، مرجع سابق، ص130.

الآخر من تلك اللجان بفحص الشكاوي الفردية و احيانا الشكاوي الحكومية.¹ وتنقسم هذه اللجان الى نوعين، الأجهزة المختلطة، واللجان التعاهدية.

وقد تم انشاء اللجان المختلطة بقرار من الأجهزة المعنية للأمم المتحدة، وهي تختص بمتابعة وتنفيذ الاتفاقية الدولية ونذكر من هذه اللجان، لجنة حقوق الانسان واللجنة الخاصة بوضع الأطفال. كما تم انشاء اللجان التعاهدية لأدراك مقاصد الاتفاقيات الدولية، ولتنفيذ احكامها، وتتألف هذه اللجان من خبراء ذوي مكانة خلقية رفيعة وكفاءة عالية في الميدان التي تنطبق عليه الاتفاقيات وتنتخبهم الدول الأطراف من بين مواطنيها بصفتهم الشخصية.

4- لجنة حقوق الانسان:

أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 1946 لجنة حقوق الانسان ومن مهامها العمل على تدعيم وتعزيز واحترام حقوق الانسان وتقديم المقترحات والتوصيات والتقارير الى المجلس فيما يتعلق بإعداد قائمة دولية للحقوق والاعلانات والاتفاقيات الدولية في الحريات المدنية كوضع المرأة وحماية الأطفال والأقليات والقضاء على التمييز بسبب الجنس او اللغة او الدين، وتتكون اللجنة من (43) عضوا يمثلون (43) دولة ويكون اختيارهم لمدة اربع سنوات.² وقد حل مجلس حقوق الانسان مكان لجنة حقوق الانسان بناء على قرار الجمعية العامة (251/60) وتقوم هذه اللجنة بتدعيم وتعزيز واحترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية والبحث في الوسائل الكفيلة بحمايتها في اطار المجتمع الدولي، واللجنة نفسها هي التي اعدت مشروع الإعلان العالمي لحقوق الانسان ومشروع الاتفاقية الدولية لحقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومشروع الاتفاقية الدولية لحقوق الانسان المدنية والسياسية. وتخضع هذه اللجنة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتؤدي عملها منذ تاريخ انشائها على أساس القواعد الإجرائية للجان العاملة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.³

¹ حمدي بدران، مرجع سابق، ص 147.

² عبد الواحد محمد الفار ، التنظيم الدولي، مركز توزيع الكتاب الجامعي، كلية الحقوق، اسبوط، مصر، 2004 م، ص 155.

³ عصام محمد احمد الزناتي، مرجع سابق، ص 144.

كما نلاحظ انه، تجد حقوق الطفل في الوقت الحاضر دعماً من عدد غير قليل من المنظمات الدولية المتخصصة، والمنظمات الدولية غير الحكومية، وكذلك من الأجهزة الدولية المختلفة. بيد أننا نجد أن بعضاً من هذه الهيئات لها جهوداً واضحة في مجال الطفولة. ويمثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" أحد أهم هذه الهيئات بوصفه جهازاً دولياً يعنى بشكل رئيسي بنشر حقوق الطفل ودعمها على المستوى الدولي. كما أنه لا يمكن إغفال ما تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر من جهود في مساعدة ضحايا النزاعات، وما تمنحه للأطفال من أولوية قصوى في ظل النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية على السواء.

الفرع الثاني: الأجهزة الدولية المتخصصة مباشرة بحماية الطفل

1- صندوق الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف".

أنشئت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الحادي عشر من ديسمبر عام 1946 "صندوق طوارئ الأمم المتحدة للطفولة"، بهدف توفير الطعام والمأوى والدواء والملبس للأطفال في الدول التي كانت ضحية للعدوان أعقاب كارثة الحرب العالمية الثانية.¹ بيد أن الجمعية العامة رأت أن يواصل الصندوق عمله بصورة مستمرة، فأصدرت القرار رقم 802(8-د) في أكتوبر 1953، طلبت فيه من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يستمر في إستعراض عمل الصندوق بصفة دورية والتقدم بتوصيات إلى الجمعية العامة، وبأن يتم تعديل مسمى الصندوق من صندوق طوارئ مؤقت إلى "صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة". المعروف اختصاراً باليونيسيف "Unicef".²

لذلك ينبغي الإشارة إلى أن اليونيسيف من حيث النشأة القانونية لا تعدّ وكالة دولية متخصصة، أما من حيث ما تقوم به من خدمات ونشاطات، فإن عملها قد فاق عمل العديد من الوكالات المتخصصة الأخرى.

ومن ضمن إهتمامات اليونيسيف إجراء الدراسات والأبحاث عن أحوال الأطفال، وينشر عن ذلك مطبوعات وتقارير دورية، بهدف نشر المعارف وتعزيز فهم حقوق الطفل، والإطلاع على التقدم المحرز والمشكلات القائمة. ومن أهم التقارير السنوية الصادرة عن اليونيسيف، هي تقرير وضع

¹ Van Bueren، 1995، *the intentional law on the rights of the child* .، p 17.

² أعمال الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، نيويورك، الجزئين الأول والثاني، 1990 م، ص 589.

الأطفال في العالم، وتقرير مسيرة الأمم، التي تحتوي على دراسات وإحصاءات تغطي مجالات حقوق الأطفال في جميع أنحاء العالم.

ويمارس اليونيسيف نشاطه من خلال عدد من المكاتب الإقليمية في مناطق جغرافية معينة، وتتبع هذه المكاتب الإقليمية فروع لها منتشرة في بعض البلدان التابعة للمكتب الإقليمي. وذلك لتغطية نشاطات اليونيسيف المتعددة في خدمة الأطفال.¹

2- دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية الأطفال.

ويتمثل دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر وفقاً لنص المادة (4) من النظام الأساسي للجنة الدولية للصليب الأحمر بما يلي :²

أ) العمل على دعم ونشر المبادئ الأساسية للحركة، وهي الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال والخدمة التطوعية والوحدة والعالمية.

ب) الاعتراف بكل جمعية وطنية يتم إنشاؤها أو يُعاد تأسيسها وتستوفي شروط الاعتراف بها المحددة في النظام الأساسي للحركة، وإخطار الجمعيات الوطنية الأخرى بذلك.

ج) الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها بموجب اتفاقيات جنيف، والعمل من أجل التطبيق الأمين للقانون الدولي الإنساني الواجب التطبيق في النزاعات المسلحة، والإحاطة علماً بأي شكاوى مبنية على ادعاءات بانتهاك هذا القانون.

د) السعي في جميع الأوقات - باعتبارها مؤسسة محايدة تقوم بعمل إنساني، خاصة في حالات النزاعات المسلحة الدولية وغيرها من النزاعات المسلحة وفي حالات الاضطرابات الداخلية- إلى ضمان الحماية والمساعدة للعسكريين والمدنيين من ضحايا مثل هذه الأحداث ونتائجها المباشرة؛

هـ) ضمان سير عمل الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين كما هو منصوص عليه في اتفاقيات جنيف.

و) المساهمة، تحسباً لوقوع نزاعات مسلحة، في تدريب العاملين في مجال الصحة وإعداد تجهيزات

¹ من الجدير بالذكر أنه يوجد في عمان الأردن، مقر المكتب الإقليمي ليونسيف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما يوجد مكتب فرعي لليونسيف بالقاهرة .

² النظام الأساسي للجنة الدولية للصليب الأحمر، المادة (4).

الصحة، وذلك بالتعاون مع الجمعيات الوطنية والوحدات الصحية العسكرية والمدنية وسائر السلطات المختصة.

ز) العمل على فهم ونشر القانون الدولي الإنساني الواجب التطبيق في النزاعات المسلحة، وإعداد أي تطوير له.

ح) الاضطلاع بالمهام التي كلفها بها المؤتمر الدولي.

وتؤدي اللجنة الدولية للصليب الأحمر مهامها الإنسانية لصالح الأطفال، وللجنة الدولية للصليب الأحمر تاريخاً طويلاً في اتخاذ المبادرات في إطار دورها كمؤسسة محايدة ومستقلة، وكوسيط يكرس جهوده لمنع المعاناة البشرية وإزالتها. وتمشياً مع تقاليد اللجنة الدولية كمؤسسة إنسانية والتزاماً بصلاحياتها، فإنها لم تنتظر صدور النصوص القانونية لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، قبل أن تباشر عملياتها التي تهدف إلى حماية الأطفال، ففي جميع النزاعات إستبقت مبادرات اللجنة الدولية إقرار الحماية القانونية للأطفال.¹

¹ ساندرنا سنجر، حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح، المجلة الدولية للصليب الأحمر، عدد مايو-يونيو، 1986 م، ص 156.

الخاتمة

ان حصول الطفل على الامن والحماية هو ضرورة واجبة، وبمدى تمتع الأطفال بهذه الحماية تتجج الدول في إنجاب أجيال متوازنة وقادرة على العطاء، فالطفل كائن ضعيف يحتاج الى الرعاية والحماية والامن كحق من حقوقه التي أيقنت بها دول وشعوب العالم.

ومما لا شك فيه ان حقوق الطفل في القوانين والأعراف كانت متواجدة منذ القدم، الا ان بشاعة النزاعات المنتشرة حول العالم مست حقوق الطفل، فكان لزاما على شعوب العالم النضال من اجل نصرة هذه الفئة الضعيفة في المجتمع، ومنحها الحماية والرعاية.

وقد تناولت هذه الدراسة الحماية الدولية للطفل في شقيها الحماية الجنائية والموضوعية، وأيضا سعت الى اسقاط هذه الحماية وبحثها في سياق قانون الطفل الفلسطيني، فوجدنا ان واقع الحماية الدولية للطفل لا ينطبق باي شكل من الاشكال على الطفل الفلسطيني، فهو بصريح العبارة غير محمي وحقوقه يتم الالتفاف عليها .

النتائج والتوصيات:

يبقى موضوع الحماية الدولية للطفل منبعاً للعديد من النظريات والآراء الفقهية في القانون الدولي، وايضاً يبقى مثاراً للجدل السياسي والخلاف بين الدول، ذلك إنه يتعلق بتجاوز من جانب دولة او مجموعة دول، في ممارسة اختصاصات معينة لحدودها الجغرافية، ودخولها في اختصاصات دول اخرى، إذ وفي العديد من الاحيان يشكل مجرد إعلان دولة، أو اتخاذ هيئة دولية ما قراراً يتعلق بحقوق الانسان، في دولة نوع من التدخل، الذي ترفضه تلك الدولة متسلحاً بالسيادة.

والحماية الدولية، لحقوق الطفل تتمثل في جملة من الاجراءات التي تتخذها الهيئات الدولية، التي تأخذ من تلك الحقوق موضوعاً لنشاطها، أو بصفة هذه الحقوق إحدى الميادين التي تهتم بها تلك الهيئات، وبالتالي فليس من الحماية الدولية المنظمة في شيء، تلك الانشطة او الضغوطات او الممارسات (الجزائية) التي تقوم بها الدول تجاه الاخرى، بدواعي حماية حقوق الانسان، إذ أن قواعد التعامل الدولي السليم يقتضي أن تحيل كل دولة ترى في تصرف دولة اخرى انتهاك لحقوق الانسان التي كفلتها المواثيق الدولية، أن تحيل الى المنظمات الدولية المختصة هذا الانتهاك، وان تلتفت عنايتها الى مخالفة نصوص الاتفاقيات الدولية ذات الشأن.

ويمكن ان نصل في نهاية بحثنا هذا إلى جملة من الاستنتاجات:

- 1- إن الحماية الدولية للطفل مفهوم اخذ طريقه الى التطبيق الدولي حديثاً، فهو لازال في طور النشوء، ولن يصبح مبدأً دولياً له أسسه السليمة قبل مرور وقت ليس بالقصير، ولا شك ان نضوجه هذا سوف يؤثر ويتأثر بما يحيطه في البيئة الدولية.
- 2- رغم ما للحماية اليوم من اهمية، إلا إن ذلك لم يمنع من انتهاك حقوق الانسان في الواقع العملي، مما يشير بوضوح الى قصور اتفاقيات الحماية، ويرتبط ذلك بالدرجة الاساس بعدم وجود نوايا حسنة لدى الدول الموقعة على الاتفاقيات بتطبيق بنودها.
- 3- لا زالت السيادة جزء كبير من مشكلة محدودية الحماية الدولية للطفل، إذ تتمسك الدول بشدة بسيادتها تجاه التحرك الدولي المخلص ولو كان المقابل انتهاك حقوق مواطنيها.

- 4- شكلت العديد من التناقضات وتقاطع والتقاء العلاقات الدولية كوابح عرقلة السير السليم للحماية الدولية، يأتي في مقدمتها دخول الاعتبارات السياسية في معادلة (الحماية والسيادة)، كذلك بروز التحفظ على اتفاقيات الحماية كوسيلة لتحجيم نطاقها.
- 5- تستند الحماية الدولية سواء كانت في إطار الامم المتحدة او في إطار التنظيم الاقليمي، الى جملة من الاجراءات والتي تتعدد بتعدد الاتفاقيات الدولية ذاتها، مثل رفع التقارير، وفرق التحقيق، ونظام الشكاوى الفردية، وشكاوى الدول فيما بينها، وفرق المراقبة او الخبراء...الخ، ولكن لا توجد اي صفة الزامية لكل من هذه الاليات، مما يفرغ الحماية الدولية من محتواها، ويجعلها غير ذات مضمون.
- 6- موائمة التشريعات الوطنية الخاصة بالأطفال مع اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 لترسخ بذلك مفهوم "مصلحة الطفل الفضلى" كأساس للتعامل مع الأحداث.

التوصيات:

- بعد دراستنا المتعمقة لهذا الموضوع فإننا نورد بعض المقترحات والتوصيات، والتي نأمل أن يكون من شأنها دعم حماية الأطفال الفلسطينيين في القانون الدولي الإنساني وذلك كما يلي:
- 1- عدم اقتصار إجراء الوساطة على نيابة الأحداث فقط، وإنما تمتد لتدخل ضمن صلاحيات قاضي الأحداث.
 - 2- ضرورة تواجد مرشد حماية الطفولة في مراكز الرعاية والتأهيل الاجتماعي ومدارس الأطفال.
 - 3- ضرورة إنشاء مراكز رعاية وتأهيل اجتماعي تتلائم مع احتياجات المجتمع، نظرا لقلتها الأمر الذي ينعكس سلبا على كفاءة التأهيل والإصلاح وهي الغاية من وجودها .
 - 4- ضرورة العمل الجاد على التطبيق العملي لهذه التشريعات الحامية لحقوق الطفل وعدم اقتصارها على القوانين والنظريات دون التطبيق .
 - 5- السعي إلى ضرورة وأهمية احترام وتطبيق توصيات وقرارات أجهزة الأمم المتحدة المتعلقة للطفل، من خلال إنشاء محكمة خاصة بقضايا للطفل من خلال بروتوكول يلحق بالميثاق يخولها

النظر في القضايا المتعلقة بالحقوق المقررة في الاتفاقيات الدولية، وكذلك ضرورة إنشاء لجان أخرى تغطي الأعمال والاختصاصات التي تخرج عن اختصاصات وسلطات اللجان الأخرى، وهذا ما يؤدي إلى عدم التضارب والتداخل فيما بين الأجهزة والفصل فيما بينها.

6- ضرورة استناد الدولة الفلسطينية الى ما ورد في الصكوك والمواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل الفلسطيني وان تبتعد عن تناول حقوق الطفل الفلسطيني في اطار سياسي قابل للنقاش او التفاوض.

7- طلب الإرشاد القانوني والميداني من منظمة العفو الدولية، كما يمكن الاستعانة بالمنظمات الدولية والإقليمية ذات الاختصاص من أجل إعداد ملف الدعوى ضد الإسرائيليين.

8- عقد اتفاقية دولية خاصة بحماية الأطفال وتركيز القواعد التي تحمي الأطفال في اتفاقية خاصة ومنفردة.

9- إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات المتعمقة في هذا الجانب، الأمر الذي سيؤدي إلى خلق وعي قانوني في أوساط الأفراد لمعرفة حقوقهم وكيفية حمايتهم، وبالتالي زيادة احترام هذه الحقوق ومنع أو الحد من الانتهاكات التي تتعرض لها.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المصادر الأصلية

التشريعات والقوانين

- القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003، وتعديلاته لعام 2005
- قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001 م .
- قانون الطفل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2004
- قرار بقانون بشأن حماية الاحداث رقم 4 لسنة 2016 .
- اتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق الطفل لعام 1989 م .
- اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لعام 1969 م .
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بقرار الجمعية العامة 2200 المؤرخ في كانون الأول، ديسمبر 1966 وبدأ نفاذه في: 23 آذار/مارس 1976 .
- ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، 1999 م .
- النظام الأساسي للجنة الدولية للصليب الأحمر .
- 10-اتفاقية الامم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث

المراجع العربية:

- ابن القطاع، كتاب الافعال، عالم الكتب، بيروت- لبنان، الطبعة الاولى، 1983 م
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، بيروت، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، دون سنة طبع.
- أحمد أبو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الإنسان في إطار منظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2005 م.
- أحمد أبو الوفا، نظام الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة لحماية حقوق الإنسان، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 54، 1998 م.

- احمد عبد الحميد الدسوقي، الحماية الموضوعية والاجرائية لحقوق الانسان في مرحلة ما قبل المحاكمة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الاولى، 2007 م .
- احمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الاجراءات، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985م
- احمد محمد براك بن حمد، العدالة التصالحية للأحداث: الوساطة الجزائية كنموذج، دراسة مقارنة، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين، 2018 م .
- احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتاب، القاهرة، المجلد الاول، الطبعة الاولى، 2008 م
- أسامة المتحدة، د، الصلح في قانون الإجراءات الجنائية ماهيته والنظم المرتبطة به دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005م .
- أشرف عرفات ابو حجازة، ادماج قرارات مجلس الامن الصادرة طبقا للفصل السابع وتنفيذها في النظم القانونية الداخلية للدول الاعضاء، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد61، 2005 م .
- أحمد أبو الوفاء، الوسيط في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996م .
- الأمم المتحدة ، أعمال الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، نيويورك، الجزئين الأول والثاني، 1990 م .
- الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، دار المعرفة، بيروت، 1998م.
- الشافعي محمد بشير، قانون حقوق الانسان وتطبيقاته الوطنية والدولية، منشأة المعارف، الاسكندرية، ط 3، دون سنة طبع .
- أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، جمهرة اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، ج2، 1987م
- أحمد بن محمد علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، المجلد 2، 2010 م.
- أحمد رضا، معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان، المجلد 5، 1960م

- ابراهيم علي بدوي الشيخ، المحكمة العربية لحقوق الإنسان دراسة في خلفية إنشاء المحكمة ومضمون نظامها الأساسي ووافقها المستقبلية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2017 م .
- أحمد السيد الصاوي، الوجيز في التحكيم طبقا للقانون رقم (27) لسنة 1994م على ضوء أحكام القضاء وأنظمة التحكيم الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط 4، 2014 م
- باتريس رولان و بول تافيرنييه، الحماية الدولية لحقوق الانسان نصوص ومقتطفات،، تعريب جورجيت الحداد، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ط 1، 2008 م .
- حمدي بدران، الآليات الدولية لحماية حقوق المرأة، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004 م .
- حسني نصار، حقوق الطفل في التشريع الدستوري والدولي والمدني والجناي والتشريع الاجتماعي وقواعد الأحوال الشخصية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1973م .
- رياض صالح أبو العطا، طبيعة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ط 2، 2008 م .
- زيدان عبد الباقي، الاسرة والطفولة، منشأة النهضة المصرية، القاهرة، 1980.
- سمير تنامو، النظرية العامة للقانون، دار المعارف، الإسكندرية، 1974 م .
- شهلاء جاسم محمد الحمداني، المسؤولية الجزائية للطفل بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي الأردن- حالة دراسة (2011-2013 م)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ط1، 2014-2015 م .
- صالح زيد قصيلة، ضمانات الحماية الجنائية الدولية لحقوق الانسان، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2، 2009 م .
- عبد الرؤوف المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، عالم الكتب، القاهرة، 1990م
- عادل عبد الله المسدي، الحماية الدولية للأطفال في أوقات النزاعات المسلحة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2007 م.
- عبد الحميد عبد الغني، الميثاق الدولي لحقوق الانسان، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد4، 1955 م .

- عبد الرحمان خلفي، الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري المقارن، دار بلقيس، الجزائر، 2016 م .
- عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، حماية الطفولة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1991 م .
- عبد الواحد محمد الفار، التنظيم الدولي، مركز توزيع الكتاب الجامعي، كلية الحقوق، اسبوط، مصر، 2004 م .
- عصام الدين بسيم، منظمة الامم المتحدة: دراسة نظرية للقواعد الواردة في الميثاق وتطبيقاتها العملية من خلال ما تقوم به، دن، د.س.
- عمر سعيد رمضان، مبادئ قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993م.
- فتحي الدربيني، الحق ومدى سلطان الدول في تقييده، دار البشير، عمان، الأردن، 1997 م .
- فرانسوز بوشيه سولينية، ترجمة محمد مسعود، القاموس العلمي للقانون الانساني، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى، 2006 م.
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار المعارف، القاهرة، الجزء 2، 1972م.
- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، لبنان، الطبعة الاولى، 1941 م.
- ماريا تيريزا دوتلي وكريستينا بيلانديني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر وتنفيذ نظام قمع الإخلال بقواعد القانون الدولي الإنساني، المجلة الدولية للصليب الأحمر، السنة السابعة، العدد 36، مارس/أبريل، 1994 م.
- محمد المجذوب، القانون الدولي العام، الطبعة الخامسة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2004 م.
- محمد سعيد الفراج، الطفولة والثقافة والمجتمع، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1979م
- محمد عبدالشافى إسماعيل، الحماية الجنائية للحمل المستكن بين الشريعة والقانون، دار المنار، القاهرة، مصر، 1992م.

- محمد صافي يوسف، الحماية الدولية للمشردين قسريا داخل دولهم، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004 م.
- محمد فؤاد جاد الله، الاليات الدولية لحماية حقوق الانسان ومجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الاولى، 2010 م.
- محمد يوسف علوان و د. محمد خليل موسى، القانون الدولي لحقوق الانسان المصادر ووسائل الرقابة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ج1، الطبعة الثانية، 2005 م.
- محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، دار الشروق، القاهرة، مصر، المجلد الاول، الطبعة الاولى، 2003 م.
- محمود شريف بسيوني، الحماية القانونية للأطفال في اطار مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الانسان، دار العلم للملايين، بيروت، 1989 م.
- منتصر سعيد حمودة، حماية حقوق الطفل(دراسة مقارنة بين القانوني الدولي والفقہ الإسلامي)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2010 م.
- محمد زكي أبو عامر، الحماية الإجرائية للموظف العام، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ط1، 2012 م.
- نبيل عبد الرحمن ناصر الدين، ضمانات حقوق الانسان وحمايتها وفقا للقانون الدولي، الطبعة الاولى، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006 م.
- هدى محمد مجدي عبد الرحمن، دور المحكم في خصومة التحكيم في خصومة التحكيم وحدود سلطته، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1997 م.
- هلاي عبد الله أحمد، الحماية الجنائية لحق الطفل في النظام القانوني المصري والبحريني والفرنسي والفكر الجنائي الإسلامي "دراسة تحليلية تأصيلية"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2015 م.
- وفاء إسماعيل خنكار، الحماية الخاصة للنساء والأطفال في النزاعات والأزمات مضمون وتعليم، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والاعلام، بيروت، 2014 م.

- يحيى ياسين سعود، حقوق الانسان بين سيادة الدولة والحماية الدولية، المركز القومي للاصدارات القانونية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2016 م.

الرسائل الجامعية:

- أماني محمد عبد الرحمن المساعيد، المفهوم الحديث للعدالة الجنائية للأحداث " دراسة تحليلية مقارنة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، 2014 م .

- ايمن السبعوي ابراهيم الحسن، التحفظ في المعاهدات الدولية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، 1995 م.

- حمو بن إبراهيم فخار، الحماية الجنائية للطفل في التشريع الجزائري والقانون المقارن، رسالة لنيل دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون جنائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015 م.

- خيرى أحمد الكباش، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر، 2001 م.

- سلوان رشيد عنجو، القانون الدولي لحقوق الإنسان ودساتير الدول، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الموصل، 2004 م.

- سارة أمين عبد الكريم علي، ضمانات المتهم الحدث أثناء المحاكمة العادلة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2016 م

- محمد زغو، الحماية الدولية للطفل الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2014 م.

- محمد صلاح عبد الرؤوف الدمياطي، بدائل الدعوى الجزائية ودورها في تحقيق العدالة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013 م.

- محمد زياد محمد عبد الرحمن، الحماية القانونية للأحداث الجانحين في التشريعات الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2007 م.

الأبحاث والمنشورات :

- باسل يوسف، حماية حقوق الإنسان، المؤتمر الثامن عشر لاتحاد المحامين العرب، المغرب، 1993 م .
- ساندرنا سنجر، حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح، المجلة الدولية للصليب الأحمر، عدد مايو - يونيو، 1986م .
- علاء الدين عبد الحسن العنزي، مفهوم الحماية الدولية لحقوق الإنسان، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، الجامعة الأردنية، الأردن.
- عصام محمد احمد الزناتي، دراسات في حقوق الانسان، مجلس حقوق الانسان، العدد الأول، 2007 م .
- فيضل طلافحة، حقوق الطفل من منظور تربوي وقانوني، جامعة الإسراء، الأردن، 2010م.
- محمد يوسف علوان، المحكمة الجنائية الدولية، مجلة الأمن والقانون، السنة العاشرة، العدد الأول، يناير 2002 م.
- وليد الحايك، مجموعة مختارة من قرارات محكمة العدل العليا، 1951-1956م .

ثانيا: المصادر الثانوية:

المواقع الالكترونية:

- شادي جبارين، الوساطة في قانون الاحداث الفلسطيني، مجلة دنيا الوطن، 2017، تم الاسترجاع بتاريخ 2018/9/22، من موقع:
<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/>
 - مؤسسة الضمير لحقوق الانسان، فلسطين، دراسة تطبيقية عن واقع الاطفال في قطاع غزة، 2011، دراسة منشورة، <http://arabicweb.aldameer.org>
 - نيابة حماية الأحداث،
<http://www.pgp.ps/ar/SP/Pages/JuvenileProsecution.aspx>
- 2019\8\20 ، 4:50م

– قرار بقانون بشأن حماية الأحداث الفلسطيني،

<http://lawportal.birzeit.edu/portal/ar/harmonization>

– أحمد عبد الحكيم عبد الرحمن شهاب، موازنة التشريعات الفلسطينية المتعلقة بالأطفال مع

اتفاقية حقوق الطفل، <https://www.asjp.cerist.dz/en/article> ، 18\9\2019 ، 5:02

•م

– عبد الكريم الشامي، العدالة الجنائية للأحداث في فلسطين،

<http://lawportal.birzeit.edu/portal/ar/harmonization> ، 19\9\2019 ، 6:00م

المراجع الاجنبية:

- Abdeen, Z., Qasrawi, R., Nabil, S., & Shaheen, M. (2008). Psychological- reactions to Israeli occupation: Findings from the national study of school-based screening in Palestine. International Journal of Behavioral Development, 32(4), 290-297.
- George. B. The Concept and Present Status of International Protection of Human Rights Forty Years After Universal Declaration ,1989-p17.
- Van Bueren ‘the intenational law on the rights of the child . 1995, p17.

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

**Criminal protection of children's rights in
Palestinian law
(a comparative study)**

By
Mohammad Adeb Mohammad Awad

Supervisor
Dr. Basil Mansour

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfilment of the Requirements for
the Degree of Master of Public Law, Faculty Graduate Studies, An-
Najah National University, Nablus, Palestine.**

2020

**Criminal protection of children's rights in Palestinian law
(a comparative study)**

By

Mohammad Adeeb Mohammad Awad

Supervisor

Dr. Basil Mansour

Abstract

There is no trust in the neck of the world that surpasses the sanctity of children, and there is no duty that matters more than respecting the rights of children, because protecting them and respecting their rights is the protection of the future of all of humanity. Although the international community did not lose sight of the concern for children and their need for protection and care, the violations that we witness in many parts of the world call for profound sadness. Therefore, serious research into the reality and nature of the criminal protection of children's rights in Palestinian law was required in comparison With the United Nations Convention for the Protection of the Rights of the Child of 1989, which in turn is a problematic study.

Accordingly, the study was divided into two chapters. The first chapter dealt with the subject of criminal protection for the child, which was divided into two topics, where according to the first topic the basic concepts of the study were discussed, from the definition of the child to the definition of criminal and international protection of the child, while in the second topic was the foundations Protecting children in accordance with local and international legislation and clarifying the extent to which

national legislation is compatible with the Convention on the Rights of the Child of 1989.

As for the second chapter, it was entitled The Mechanisms of Criminal and International Protection for the Child. This chapter is divided into two topics, whereby the first topic deals with the topic of criminal protection for the child and the bodies competent to provide it in Palestinian law, while the second topic relates to the international protection of the child and the bodies competent to provide it.

To achieve a total of a set of main goals, the most important of which are to define the limits of criminal protection for juveniles and legislative and international frameworks regulating children's rights and due protection, and to explain the extent of its compatibility with national legislations regulating juvenile justice with the Convention on the Rights of the Child of 1989, and a statement of international and regional bodies providing criminal protection to the juvenile.

Finally, this study came out with a set of recommendations, the most important of which are:

- 1 -The necessity for the Palestinian state to be based on what is mentioned in the international instruments, charters and agreements related to the rights of the Palestinian child, and to refrain from dealing with the rights of the Palestinian child in a political framework that can be discussed or negotiated.

2 -Requesting legal and field guidance from Amnesty International and the use of competent international and regional organizations to prepare the case against the Israelis.

3- Demanding the conclusion of an international agreement for the protection of children and the concentration of rules that protect children in a special and individual agreement.